



بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، على الطريقة التي يوجه بها أعمال المنظمة في هذا السياق الجديد.

إننا نحيي مجيء الأعضاء الجدد الى أسرة الأمم المتحدة العظيمة: أندورا، وموناكو، وإريتريا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ويشرفني بشكل خاص أن أحظى بالتكلم نيابة عن بلادي، غينيا - بيساو، في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة التي تنعقد في وقت يبزغ فيه فيما يبدو توافق آراء عالمي أكبر كما تجري تغييرات هامة ومشجعة على الساحة العالمية سياسيا واقتصاديا.

فكم من التساؤلات والتوقعات تثار، بل كم من التشكك يرد في أمر هذا التأكيد القاطع؟

إن انتهاء سيطرة القطبية الثنائية في العلاقات الدولية وانتهاء الحرب الباردة، التي كانت تمس جميع القارات، يشكلان حدثا ذا أهمية سياسية بالغة وأثر تاريخي كبير - ويرجع هذا أولا لأنه قد أدى إلى تفكيك نظام دولي استمر طوال نصف قرن، وقسم العالم إلى كتلتين معاديتين؛ وثانيا، لأنه قد مهد الطريق لحدوث عمليات معينة كان ظهورها معطلا بسبب الانضباط السياسي المفروض داخل كل كتلة تلبية لمقتضيات الصراعات فيما بين الدولتين العظميين الرئيسيتين.

لقد تغير نمط القوة العالمية. وقد أدى هذا إلى تغيير في مراكز بلدان معينة في الهرم السياسي والاقتصادي. إن طبيعة العلاقات فيما بين هذه البلدان تتغير في صميمها. غير أن القواعد والممارسات التي

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا)،
نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كاردوس (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، اسمحولي في البداية أن أعبر لكم عن أحر تهاني بمناسبة انتخابكم الذي أنتم جديرون به تماما لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن وجودكم على رأس هذه الجمعية يشهد بوضوح على التزام بلدكم - غيانا - بالدفاع عن السلام وتعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ونحن واثقون بأن مهاراتكم وخبرتكم على الساحة الدولية، التي حصلتم عليها طوال سنوات عديدة، ستضمن الاختتام الناجح لمداواتنا. وبلدي، غينيا - بيساو، يود أن يؤكد لكم استعدادنا الكامل للتعاون معكم.

إننا نعرب عن تهانينا وشكرنا أيضا لسلفكم، سعادة السيد ستويان غانيف، للعمل الكبير البناء الذي قام به في توجيه عمل الدورة السابعة والأربعين. ونود أن نعرب أيضا عن امتناننا لسعادة السيد بطرس

Distr. GENERAL

A/48/PV.27

8 November 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .

ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. مع مراعاة إبخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الآفاق الواسعة التي تفتحت، للتسوية السلمية للصراعات وإزالة التوتر في أقاليم مثل جنوب وغربي أفريقيا، والمغرب، وأوروبا الوسطى، وأوروبا الشرقية وآسيا، تبعث فينا الإيمان بأن هذه العملية، التي تشهد بالتصميم القوي من جانب المجتمع الدولي على بلوغ السلم الدائم، لن تتحول إلى عرض عابر من أعراض عالم ينتفض.

إن الحالة السائدة في أنغولا لا تزال تثير قلقاً كبيراً لغينيا - بيساو. وترحب حكومتي باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالاجماع لقراره ٨٦٤ (١٩٩٣)، الذي يعتبر متابعة منطقية للقرارات السابقة التي تستهدف إستعادة السلم في أنغولا. ونحن مقتنعون بأن الحوار هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى حل دائم يفضي إلى عودة السلم في ذلك البلد. ويجب أن يتقيد أطراف الصراع بالكامل بالالتزامات المترتبة على الاتفاقات التي وقعت، وعلى قرارات مجلس الأمن. هذا هو السبيل الممكن الوحيد لإنهاء معاناة الشعب الأنغولي وتلبية رغبته المشروعة في السلم والديمقراطية.

وفيما يتعلق بموزامبيق، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء بطء تنفيذ اتفاق السلم. ونشجع الأطراف المعنية على مواصلة جهودها من أجل تعزيز السلم والوحدة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لتلك العملية.

وفي جنوب أفريقيا، إن إلغاء الأسس التشريعية للفصل العنصري يعتبر خطوة إيجابية. ومن الأهمية بمكان الآن إزاحة العقبات الأخيرة، بما فيها العقبات الناشئة عن مناخ العنف، حتى يمكن أن يسير قدماً التفاوض على إقامة جنوب أفريقيا غير العرقية والديمقراطية. وقد رحبنا بارتياح ببدء الرئيس نيلسون مانديلا المتصل برفع الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا.

تثير المأساة التي يتعرض لها يومياً الشعب الصومالي أبلغ القلق في نفوسنا. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على إنهاء الأعمال العدوانية والالتزام بالتفاوض. ونحن مقتنعون بأن أنشطة صون السلم في الصومال التي تجري في إطار عملية الأمم المتحدة في الصومال، ينبغي، أولاً وقبل كل شيء، أن تخدم مصالح الشعب الصومالي وأن تعزز عملية المصالحة الوطنية الهشة التي تجري الآن.

ونرحب بسعادة بالتطورات الايجابية في ليريا - ولا سيما توقيع اتفاق السلم في كوتونو الذي يتضمن أحكاماً بتشكيل حكومة انتقالية مركزية. ومع

ستشكل أسس النظام الدولي الجديد لم تتحدد بعد.

وكما يحدث في فترات التاريخ التي شهدت تغييرات كبرى - ولا سيما التغييرات التي لا يمكن التنبؤ بها - فإننا نشهد الآن ظهور عوامل مؤدية إلى التكامل وإلى التفكك، وإلى النظام وإلى فقدان النظام، عوامل تتناوب في السلوك الدولي وفي تسيير العلاقات الدولية. ويتقاتل النظام الجديد والقديم فكل منهما يسعى أن تكون له الغلبة في تشكيل النظام الدولي، ولم يعد من الميسور لنا أن نميز بين الماضي والمستقبل.

يشير هذا السياق الدولي الجديد قلقاً بالغاً، لا سيما عندما يكون باعثاً على تساؤلات عديدة لا تتوفر إجابات عليها حتى الآن. وعلى سبيل المثال، ليس من الواضح كيفية إمكانية ممارسة الهيمنة السياسية في نظام أصبح متعدد الأقطاب؛ إن ثمة اتجاهات قوية تظهر صوب تأكيد الشكل العالمي وأخرى صوب تأكيد الشكل الإقليمي للمسرح الدولي ويتساءل المرء عن كيفية التوفيق بين هذه الاتجاهات؛ وقدرة الدولة القومية على صنع القرار أصبحت تحد منها قوى عبر وطنية، فقد أصبحت تتخلى عن حقوقها السيادية لكي يتسنى ادماجها في كيانات سياسية واقتصادية أوسع، وذلك يحدث في نفس الوقت الذي تطالب فيه المجموعات الإثنية العريقة بالحق في أن تشكل دولة قومية، ونحن نرى كذلك منافسة رأسمالية متزايدة في حالة يفرض فيها الترابط الاقتصادي معايير جديدة لتسوية تنازع المصالح؛ ويشهد المرء ازدياد الوعي على نطاق العالم بمسؤولياتنا جميعاً تجاه المسائل الأيكولوجية، وفي نفس الوقت، على المرء أن يتناول قضية وسائل تقاسم المسؤولية فيما بين مختلف البلدان.

وهذه ليست قائمة جامعة مانعة ولكن فيها ما يكفي لإظهار مدى التوسيع الجاري لجدول الأعمال الدولي ومدى التعقيد الإضافي الذي يطرأ عليه. إن مستقبل العديد من البلدان سيعتمد على البنود المدرجة في ذلك الجدول وعلى قدرتنا على تنظيم نهج معالجتنا لها.

بالنظر إلى هذه الحالة، من الأهمية بمكان الحفاظ على أوثق اتصالات ممكنة فيما بين الأمم عن طريق تبادل المعلومات، والمناقشة والتفكير المشترك، حتى يتعمق الوعي بالتغييرات التي تجري وأثارها المحتملة على قارة مثل أفريقيا.

في بداية بياني، أشرت إلى ظهور توافق آراء عالمي نابع من التغييرات الحاصلة في النظام الدولي. إن

الحرب الباردة ستستبدل على الأرجح بتوترات جديدة أساسها اقتصادي هذه المرة، إذا لم تتخذ الاحتياطات الكافية لتدارك الأمر. ويجب على الأمم المتحدة بالتأكيد أن تعزز بنيتها من أجل صون السلم والأمن العالميين، ولكن يجب عليها أيضا أن تضطلع بدور قيادي في المساعدة على بناء نظام اقتصادي مستقر وتعزيز التنمية في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نموا. هذا دون ريب أفضل وأفضل شكل من أشكال الدبلوماسية الوقائية.

إن الحالة الاقتصادية في افريقيا أصبحت تدعو إلى القلق المتزايد. واليوم، عشية القرن الحادي والعشرين، يبلغ متوسط دخل الفرد سنويا في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ٤٩٠ دولارا. وبعبارة أخرى، إنه أدنى مدخول في العالم. وهذا الرقم الوسطي يخفي تفاوتات كبيرة فيما بين البلدان، وافريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يرجح أن يزيد فيها عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر زيادة ملحوظة قبل عام ٢٠٠٠. والاتجاه الذي يسلكه الاقتصاد العالمي يفضي بنا إلى التنبؤ بأن الحالة ستزداد سوءا.

إن حصة افريقيا السوداء من التجارة العالمية تراجعت من ٣,٨ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ١ في المائة الآن، الأمر الذي أفضى إلى تهميش افريقيا في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من وفرة الفرص المتاحة للعمل والاستثمار، فإن الاستثمارات المباشرة من جانب أكثر البلدان الصناعية تطورا تفر من أقل البلدان نموا متجهة إلى الاقتصادات المتقدمة. وافريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تتلقى حوالي ٦ في المائة من الاستثمارات المباشرة وهذه إنما تعود بالفائدة أساسا على البلدان القليلة التي تملك النفط وأو المعادن الاستراتيجية الهامة.

إن القيود على التجارة الدولية الناجمة عن مختلف الممارسات الحمائية وعن سياسات الإعانة للمنتجات الزراعية في البلدان الصناعية تفرض قيودا قاسية على فرص التصدير في البلدان المتخلفة النمو. وفي هذا الصدد، هل لنا أن نأمل في أن يسفر نجاح مفاوضات جولة أوروغواي، إن حدث، عن تجنيب البشرية ما قد يترتب على الممارسات التمييزية من جانب التكتلات التجارية من عواقب لا تسر؟

إننا نود المناداة بأن يجري التخطيط للجولة المقبلة من المفاوضات بحيث يكون لها كل الأثر الذي يتطلبه الموقف. في غضون ذلك، يؤلمنا أن نرى كيف أن الذين يوصوننا بأن نحرر التجارة لو أردنا أن ندفع اقتصاداتنا قدما يتحولون، بطرفة عين، إلى مدافعين

ذلك، فإننا نأسف للآثار السيئة الواسعة النطاق التي سببتها الحرب الليبيرية في أراضي البلدان المجاورة. ونعرب عن الأمل في أن يثابر جميع اللابعين الرئيسيين فوق المسرح السياسي الليبيري على توطيد السلم وذلك ببذل كل جهد ممكن من أجل إعادة تعمير بلدهم.

وفي المغرب، يتيح لنا الموقف البناء الذي اتخذته مملكة المغرب وجبهة البوليساريو أن نشعر بالتفاؤل إزاء تطورات الحالة في الصحراء الغربية واحتمالات تنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة.

وتراقب غينيا - بيساو بقلق الصراع الذي يمزق إقليم يوغوسلافيا السابقة. ونعتقد أن تلك المأساة الدموية لن تنتهي إلا باتفاق يكون مقبولا لجميع الأطراف المشاركة في الصراع. وتأسف حكومتي لأن محادثات جنيف الأخيرة بشأن السلم في البوسنة والهرسك لم تسفر عن النتائج المتوقعة. ونأمل في أن تتخذ الأطراف مواقف أكثر مرونة بما يتيح التوصل إلى التوقيع على اتفاق للسلم.

إن غينيا - بيساو تعتقد أن حل هذا الصراع الأخوي يجب أن يتحقق بالوسائل السلمية. لهذا السبب نواصل تأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، ونرحب باتخاذ مجلس الأمن لقراره ٨٢٧ (١٩٩٣) بشأن إنشاء محكمة دولية.

وفيما يتعلق بتييمور الشرقية، نحث الأمين العام على مواصلة بذل جهوده مع الأطراف المعنية بهدف إيجاد حل سلمي لتفاوضي لهذه المسألة.

وفي الشرق الأوسط، أصبح السلم ممكنا الآن بفضل التقارب بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إننا نرحب باتفاق واشنطن بارتياح وبأمل متجدد، ونشجع الطرفين على مواصلة المفاوضات بهدف إرساء السلم الدائم في جميع أنحاء المنطقة.

إن إعادة توحيد الصين هي، أساسا، الشاغل الأوحد للشعب الصيني. ونحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتمامه للحاجة إلى الاعتراف بالحقوق الأساسية لسكان جمهورية الصين البالغ عددهم ٢١ مليون نسمة.

إن الفقر والظلم الاجتماعي اللذين يثقلان على جزء كبير من البشرية هما من الأسباب الكامنة للصراعات التي تهدد باستمرار السلم والاستقرار العالميين. ويبدو أن التوترات العقائدية الناجمة عن

بها استرجاع كميات هائلة من هذه البلدان، لا سيما من خلال تكاليف خدمة الديون السيئة الصيت. إن إجمالي الديون كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي يتعدى ١٠٠ في المائة، وتكاليف خدمة الديون تفوق ٢٠ في المائة بل و ٥٠ في المائة في بعض الحالات. نتيجة لذلك، تعجز عدة بلدان أفريقية عن المحافظة على البنى التحتية للإنتاج أو الخدمات الاجتماعية، التي هي بُنى حيوية بالنسبة للتنمية.

ويبدو أن الطرق التقليدية لحل مشكلة الديون، تزيد المشكلة تعقيدا، وإن منحت بعض البلدان أشهراً قليلة لالتقاط الأنفاس، إذ أن عبء الديون المترتب على أفريقيا قد استمر في الازدياد بحوالي ١٠ في المائة على مدى العقد الماضي، وهذا أمر يبعث على القلق البالغ.

كيف لنا أن نخصص موارد مالية إضافية لتنمية مواردنا البشرية، وإشراك المرأة في التنمية وحماية البيئة إذا كان المانحون يزيدون في الوقت نفسه الضغط من أجل تسديد الديون، ويعتمدون سياسات تجارية غير مؤاتية ويقطعون مساعداتهم؟ إن بلدي يعتقد أنه يجب بالتأكيد اتخاذ خطوات رئيسية لو أردنا للبلدان ذات الدخل المتدنية ألا تموتها الفرصة من أجل التجديد الاقتصادي والتنمية. واستنتاجات ترينيداد التي تدعو إلى إلغاء ثلثي الديون التي تستوفي الشروط المعينة مع إعادة جدولة ما تبقى على مدى ٢٥ عاما وإعطاء فترة إمهال إضافية مدتها خمس سنوات، هي استنتاجات توفر طريقة واحدة ومشجعة للتخفيف من عبء الديون. إلا أنه ينبغي تطبيق استنتاجات ترينيداد كذلك على الديون المتعددة الأطراف التي ينسب إليها الآن ثلث مجموع تكاليف خدمة الديون.

إذا كان لكوكبنا أن ينعم بالأمن الدائم، فيجب أن تبذل جهود جماعية لمكافحة العوامل الداخلية والخارجية التي تقضي في هذه الأيام على غالبية سكان العالم بالعيش في فقر مدقع. وإذا استمر هذا الفقر، فإن آثاره ستتجاوز الحدود في نهاية المطاف في شكل هجرة وإرهاب ومخدرات وجرائم من جميع الأنواع.

إن الاقتصاد الأفريقي يتدهور الى حد يفرض علينا أن يخرج عن الأساليب التقليدية في التفكير ونبتكر أدوات وطرائق جديدة بغية تفهم احتياجات هذه القارة التي تعاني اقتصاديا وتلبية هذه الاحتياجات على الوجه الصحيح. ومن الواضح للأسف أن التقدمات التكنولوجية التي ينبغي أن تسهم في تحسين حياة الانسان في كل مكان، تؤدي في الواقع الى خلق هوة تتسع بصورة متزايدة بين الذين أتقنوا استخدام هذه

بحماس عن الحمائية عندما يقتنعون بأن في ذلك حماية لمصالحهم الذاتية. إن السياسات التحريرية في بلدان الجنوب لن يكتب لها أي نجاح ما لم تقم بلدان الشمال على نحو منظم بإزالة حواجزها الحمائية وفتح أسواقها.

إن التحول إلى اقتصادات السوق على نحو فعال ودائم يتطلب دعما إضافيا في المجتمع الدولي. ومعظم البلدان المتخلفة النمو، لا سيما في أفريقيا، قد أصبحت مدركة للأخطاء التي ارتكبت في إدارة اقتصادها إبان الفترة التي أعقبت الاستعمار. لذلك شرعت بمساعدة المنظمات المالية الدولية وشركاء آخرين في الخارج، في إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية ترمي إلى إرساء قواعد النمو الاقتصادي والتنمية، وتنفيذ هذه الإصلاحات، يقتضي تحمل تكاليف سياسية واجتماعية باهظة، ولكن التصميم على النجاح لا يزال موجودا على الرغم من جميع العوامل المضادة.

والمؤسف أن تخفيضات المساعدة المالية بصورة كبيرة من جانب البلدان الصناعية والمنظمات المتعددة الأطراف تطمس إثر هذه الجهود. والهدف الذي وضعته الأمم المتحدة من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، هدف يكاد أن يكون متجاهلا تماما. وفي الوقت الراهن، لا يخصص للبلدان الأشد فقرا إلا جزء صغير جدا من المساعدة الإنمائية الرسمية ويخصص ما هو أقل حتى من ذلك إلى القطاعات ذات الأولوية التي يرجح لها أن تكون أقدر من سواها على تحريك التنمية. ولو أريد التصدي لمشكلة الفقر والتنمية الدائمة لتوجب إعادة هيكلة المساعدة الإنمائية الرسمية. يجب علينا أن نقدم على ما قد يعد مخاطرة وأن يكون لدينا إيمان بأفريقيا المتجددة التي تدار اقتصاديا بعقلية جديدة.

وإذ قسنا الأمر بعدد المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تعقد سنويا بشأن أفريقيا وضالة القدر الذي توفر به هذه المؤتمرات والاجتماعات التمويل اللازم لاستئصال الشرور التي تندد بها لحق لنا أن نقول إننا أصبحنا نعيش في مجتمع استهلاكي بمعنى الكلمة ولكنه استهلاك لما تجود به القرائح ليس إلا. فالتناس أخذوا يعون أخيرا حقيقة أن هذه الاجتماعات الدولية، على الرغم من أنها تنجح أحيانا في توعية الرأي العام العالمي تجاه وجهه أو أكثر من وجوه التخلف الإنمائي، لم تسهم كثيرا في إزالة كارثة التخلف الإنمائي.

إن طريقة توزيع الفرص الاقتصادية والمالية في جميع أنحاء العالم لا توفر لأقل البلدان نمو إلا كميات تافهة من الموارد، والأسوأ من ذلك تلك الكيفية التي يتم

الصداقة والتعاون مع البرتغال والبرازيل سيتيح تطوير صلة من نوع خاص بين هذه البلدان التي تستخدم جميعها اللغة البرتغالية.

لقد تم التسليم بوضوح الآن بأن المشاركة النشطة للشعوب في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية شرط مسبق أساسي لاطلاق الطاقة الإبداعية وإثراء القيم الثقافية وقدرة الشعب على الأخذ بزمام مصيره. وإذ تدرك غينيا - بيساو هذه الحقيقة فإنها، على غرار البلدان الأخرى في قارتنا، قد اختارت الديمقراطية بصفتها وسيلة لتعبئة كامل إمكاناتها البشرية والمادية في الكفاح ضد التخلف. وفي هذا الصدد، أقيمت الآلية القانونية والمؤسسية اللازمة لتشجيع قيام نظام سياسي يركز على توافق الآراء وحكم الأغلبية، ويعتمد على إدارة عامة شفافة وفعالة.

ولكي تكون العملية الديمقراطية ذات مصداقية لا بد لها أن تتشابه والتراث الاجتماعي - الثقافي للمنطقة المعينة أو للبلد المعين. وفي كل مكان تقريبا في افريقيا نشهد ظهور قوى جديدة للتغيير تقف في طليعة الديمقراطية: هي المجتمعات المدنية، وخاصة كما تتمثل في ممارسة حرية التجمع وقيام الحركات التعاونية والمنظمات غير الحكومية والروابط المدنية.

وبالرغم من بعض العقبات على المدى القصير، فإن التعددية السياسية في غينيا - بيساو هي بلا أدنى شك عملية لا رجعة فيها. وإحدى مراحلها ستتوج بإجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب، موعدها هو ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤. ولكفالة أكبر قدر ممكن من الشفافية لهذه الانتخابات، تقوم الحكومة بإتخاذ الخطوات اللازمة للإعداد لها، بمؤازرة من شركائها الأجانب. وفي هذا السياق، سيدعى مراقبون دوليون للمساعدة في تنظيم الانتخابات، ونحن نتطلع الى تلقي دعم أكبر من المجتمع الدولي في الوقت المناسب.

إن الدعم المتواصل لقوى التغيير الجديدة هذه أمر حيوي بصفة مطلقة إذا ما أردنا مساعدة الديمقراطيات الجديدة والتأكيد الصريح على التزامنا بحماية حقوق الانسان.

إن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة من حيث صيانة السلم والأمن الدوليين وفي الوقت ذاته تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالم متغير على نحو سريع هي تحديات تتطلب إحداث تغييرات عميقة في هيكلها. وهذه التغييرات ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجزاء المكونة لها. ولقد أصبح التعاون الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى فرصة

التكنولوجية والذين يحاولون الولوج الى عصر التكنولوجيا. إن تقدم العلم والتكنولوجيا على نحو غير متواءم مع احتياجاتنا إنما يسهم في خفض الطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم يزيد من تدهور معدلات التبادل التجاري.

وإزاء جميع هذه المسائل، أليس لهذه المنظمة دور ينبغي أن تضطلع به لتخفيف الآثار السلبية الواقعة على أقل البلدان نموا نتيجة لتوجه الانتاج توجهها سريعا الى المنحى العالمي ولسرعة الأخذ بالأنظمة التكنولوجية المتقدمة؟ هذا هو لب الدبلوماسية الوقائية التي تنادي بها الأمم المتحدة.

وآفاق التنمية مهددة كذلك بالسرعة المذهلة لتدهور البيئة. فتدهور الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية يثير تهديدا كبيرا للبشرية.

وفيما يتعلق بافريقيا التي لا تزال تعتمد على الموارد الطبيعية من أجل بقائها، تنطوي هذه الحالة على عواقب وخيمة من شأنها أن تعرقل برامج الانتعاش الاقتصادي المتوسطة المدى ما لم تتخذ تدابير عاجلة وما لم تعبأ الموارد الملائمة. ومع التقليل الحاصل بالفعل في الميزانيات الوطنية ستجد البلدان الافريقية من العسير عليها تماما أن تواجه هذه التحديات بدون معونة، إذا لم تطرأ زيادة في المساعدة الدولية، تبرمج وتدار على الوجه الصحيح لكفالة التنمية الرشيدة مع مراعاة حسن إدارة البنية.

إن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها معظم بلدان الجنوب قد أدت الى تساؤل ملحوظ في قدرتها على التصرف معا وبأسلوب منسق. وبدلا من أن تشجع التحديات الاقتصادية المحلية على تعبئة القوى والموارد على صعيد إقليمي أو دون إقليمي، تجدها تفضي في كثير من الأحيان الى جنوح هذه البلدان الى الانطواء على نفسها. ولقد زادت من تفاقم هذه النزعة برامج التكيف الهيكلي المصممة والمنفذة في سياق وطني محض، بهدف رفع المؤشرات القصيرة المدى لأداء الاقتصاد الكلي والأداء المالي. وفرص التنمية المستدامة في البلدان النامية ولا سيما في أقل البلدان نموا يمكن أن تزداد بتعزيز برامج التكامل والتعاون على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي.

وفي هذا الصدد، نرحب بجهود المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في إطار اتفاقية لوميه الرابعة، لإرساء أساس تعاون اقتصادي ووثق بين البلدان الخمسة الناطقة بالبرتغالية في افريقيا، بالرغم من كونها غير متاخمة جغرافيا. وفي هذا السياق، فإن تعزيز أو اصر

الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وكانت هذه المرة الأولى التي تتصرف بها المجموعة على هذا النحو. وأود أن أهنئ كل الذين شاركوا في مسعى المجموعة الكاريبية، هذا وأن أشكر كذلك جميع الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على تعاونها. إننا في المجموعة الكاريبية صامدون في التزاماتنا، ونحن نرى في تجلي التضامن على صعيد نصف الكرة بهذه الصورة ما يبشر خيرا بالتوطد المتزايد لصلاتنا المشتركة لا لمجرد تقديم المرشحين الى المناصب الهامة على الساحة الدولية بل، والأهم من ذلك، لتعزيز وتأمين المصالح العليا لبلداننا الأعضاء في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا لسلفكم، السيد ستويان غانيف، وزير خارجية بلغاريا السابق، على الطريقة القديرة والملممة التي وجه بها أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الدور الفذ الذي يضطلع به في رسم مستقبل النظام الدولي.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين ترحب بتمثلي الدول التي انضمت مؤخرا الى عضوية الأمم المتحدة، وهي الجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأريتريا، وإمارة موناكو، وأندورا. ونود بوجه خاص أن نهني شعب أريتريا على فوزه في تلك المعركة الطويلة التي خاضها من أجل تقرير مصيره، ونعرب عن أملنا في أن يقرن مثابرتة في السعي الى تحقيق الاستقلال السياسي باستراتيجية سليمة للإنجاز الاقتصادي.

إن انضمام أي دولة الى عضوية هذه الهيئة يمثل دوما حدثا هاما على الساحة الدولية إذ يقربنا خطوة أخرى من هدف التمثيل العالمي.

وإن الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وحق شعوب العالم في تقرير المصير، هما المعياران الرئيسيان لتحديد أهلية الدول لعضوية محفل الأمم هذا. ولكن، جمهورية الصين في تايوان، وهي دولة بها أكثر من ٢١ مليون نسمة، وتتمتع اليوم بواحد من أكثر الاقتصادات نشاطا في العالم، مستبعدة من عضوية الأمم المتحدة. وفي عصر ما بعد الحرب الباردة هذا، حيث نرى أن عدة بلدان كانت لها من قبل هوية واحدة وتمثيل واحد في هذه المنظمة، أصبحت تقبل دون عناء بصفتها أعضاء مستقلين ذوي سيادة، نرى وجوب الاعتراف بهذه الصفة لجميع الدول القادرة

لايجاد سلم دائم وتعزيز حماية كرامة الانسان في كل مكان، ولصون حقوق الأجيال الحالية والمقبلة وتطلعاتها العميقة ورفاهها.

وغينيا - بيساو بدورها، ووفاء منها للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتصميما منها على الاسهام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تؤكد رسميا على التزامها الثابت بالسير في هذا الاتجاه. ونحن على اقتناع بأن مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين مسؤولية تقع على عاتق كامل المجتمع الدولي، على جميع البلدان كبيرها وصغيرها، تمشيا مع مبدأ المساواة السيادية للدول.

وإزاء هذه الخلفية عرض بلدي ترشيحه كعضو غير دائم في مجلس الأمن، ونطلب من جميع الدول الأعضاء تأييدنا.

من المعروف أن غينيا - بيساو بلد صغير، ولكن عزمه الوطيد على الاسهام في تحقيق أهداف هذه المنظمة معروف كذلك على نطاق واسع. إن وجودنا في هذا الوقت ضمن بعثات الأمم المتحدة في أنغولا وموزامبيق وليبيريا وكيمبوديا وهائتي وفي يوغوسلافيا السابقة في المجالين المدني والعسكري كليهما، إنما هو شاهد واضح على صحة هذا القول.

السيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يرحب وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين بانتخابكم لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين هذه. إن الجمعية العامة بتقليدكم هذا المنصب الجسيم التبعات، إنما تقر بما هو معروف عنكم جيدا من خصال شخصية وقدرة ثابتة ومهارات مهنية. وأنا واثق من أنكم ستقودون هذه الدورة الى خاتمة ناجحة للأعمال المطروحة علينا.

إن بلدكم، غيانا، تشاطر سانت فنسنت وجزر غرينادين والدول الشقيقة الأخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عددا من المصالح والوشائج المشتركة. ولهذا، وبشعور عميق من الفخر، أهنئكم على انتخابكم الاجماعي، وأعاهدكم بتعاون وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين الكامل طيلة الفترة القادمة المليئة بالصعاب والتحديات.

وقد أسعد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تشغل هي كرسي الرئاسة في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ عندما صادقت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالاجماع على ترشيح مرشح كاريبي لرئاسة

وإيصال المساعدة الانسانية الى الشعوب المعانية في العالم. ونود أيضا أن نعرب عن مواساتنا للأسر المنكوبة لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين لا قوا حتفهم أثناء تأدية واجبهم. ويجب تذكير الدول الأعضاء بمسؤوليتها عن حماية العاملين في الأمم المتحدة والتزامها بالعمل بسرعة وفعالية لردع ومحكمة ومعاقبة جميع المسؤولين عن أعمال العنف هذه.

إننا نحیی شجاعة والتزام هؤلاء الأشخاص المتفانين الذين لا يزالون يقبلون تحمل المخاطر الشخصية الكبيرة من أجل تنفيذ مهمات الأمم المتحدة. إن على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات الكافية لحماية أفرادهم، ونحن ننتظر بصبر نافذ عرض مقترحات محددة تستهدف تعزيز سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة وموظفيها.

ومن الواضح أن الاضطراب المتوسم في عملية الأمم المتحدة العسكرية في الصومال يوجب عدم الاستقرار في البلاد، ويصرفها عن بلوغ الهدفين الأصليين المتمثلين، في إعادة السلم والأمن وضمان توزيع الأغاثة الانسانية، وبالتالي تمهيد الطريق لاقامة مجتمع مدني في البلاد بأكملها. ومن الطبيعي أن هذين الهدفين لا يمكن تحقيقهما ما لم يواصل المجتمع الدولي العمل الجاد لكفالة اتمام عملية نزع السلاح من البلاد قاطبة تمشيا مع أحكام اتفاق أديس أبابا المبرم في آذار/مارس ١٩٩٣، والذي وقعت عليه جميع الفصائل.

وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يرى أنه ينبغي اتخاذ التدابير الملائمة ضد الذين يواصلون عرقلة نزع السلاح، في إنتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن واتفاق أديس أبابا. ويرحب وفد بلادي بالمواد التي تشير الى استعداد قوات المتمردين للتفاوض.

ومن الآن فصاعدا فإن جميع الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في الصومال ينبغي أن يكون هدفها كسب ثقة الشعب الصومالي كشرط لا غنى عنه لإعادة اقرار السلم والأمن والمصالحة الوطنية، وإعادة الدولة الصومالية وتعمير وتنمية البلاد.

ويتوجه وفد بلادي بالتهنئة لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة السيد ياسر عرفات، على الاتفاق الذي أبرمه مع حكومة رابين الاسرائيلية من أجل إنهاء أعمال القتال بين شعبيهما. وإننا نرى في ذلك خطوة أولى هامة سيكون مصيرها الفشل ما لم تؤد الى تنفيذ القرارات المتفق عليها في الأمم المتحدة منذ أمد طويل بشأن الأراضي التي تحتلها اسرائيل والى قبول فلسطين عضوا في الأمم المتحدة. وكما أيد وفد بلادي دوما حق

على الحفاظ على هوية سيادية مماثلة. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية الصين في تايوان أثبتت قدرتها على أن تكون في طليعة التنمية الاقتصادية العالمية، وينبغي أن تتاح لها الفرصة للمشاركة في برامج الأمم المتحدة والاسهام فيها.

لقد رحب وفد بلادي بالتوقيع على اتفاق "غفرنرز أيلاند" الذي لعبت الأمم المتحدة فيه دور الوسيط، في شهر تموز/يوليه الماضي من قبل الرئيس أرستيد وحكومة هايتي المدعومة عسكريا، برئاسة الجنرال راؤول سيدراس، باعتباره فرصة تاريخية لشعب هايتي، ولنصف الكرة، ولمبدأ الحكم الديمقراطي. ويجب أن تكون الفترة الفاصلة حتى عودة الرئيس أرستيد الى هايتي بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فترة لتضميد الجراح وإرساء الأسس لانتقال السلطة بشكل سلس، وللشروع بعملية إنعاش متضافرة ترمي الى تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي والسياسي في هذا البلد الذي طالت معاناته.

ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة ليؤكد من جديد تضامننا مع شعب هايتي الذي ظل يناضل على مدى الأشهر الماضية ضد انتهاكات حقوق الانسان وأعمال القمع السياسي المستمرة الصارخة. إننا نشني على الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مبادراتها من أجل وضع نهاية للاستيلاء على السلطة. ولندعو الله أن تكون الرسالة الواضحة المتمثلة في حسم الأزمة في هايتي بواسطة رد الفعل الدولي، رسالة رادعة لأطماع جميع العسكريين الطامعين هناك.

وفي الوقت الذي تتحرك فيه الأمم المتحدة للاضطلاع بأدوار حفظ السلم، وصنع السلم، وإنفاذ السلم في الكثير من المناطق المضطربة في أرجاء العالم، فإن أعمال المضايقة والضرب والقتل التي يتعرض لها موظفوها، من المدنيين والعسكريين، تزداد باستمرار. ففي مطلع هذا العام قتل عدد من موظفي الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وكمبوديا. وتبع هذه الأعمال قتل مرضة تعمل مع وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة، وسائق للأمم المتحدة في أفغانستان. وهذه السنة، صعق العالم أيضا بوفاة عدد من الباكستانيين والايطاليين والمغربيين والأمريكيين ومواطني البلدان الأخرى العاملين في عملية الأمم المتحدة في الصومال.

وتغتنم حكومة بلادي هذه الفرصة لتعرب عن عزائها لحكومات وشعوب تلك البلدان التي دفع مواطنوها الثمن الأعلى في رغبتهم في إحلال السلم

إحلال السلم والأمن في ربوع هذه المناطق المضطربة يقتضي من المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل التوصل الى حل لنزاعاتها.

ومن بين الأولويات ذات الأهمية القصوى لبلادي دعم حق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب التي تترشح تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية و/أو الاحتلال الأجنبي. وإذ نؤكد التزامنا بهدف الازالة الكاملة للاستعمار، فإننا نتعهد مرة أخرى بتعزيز تضامننا مع جميع البلدان التي تواجه عدوانا أو تدخلا أو مساسا بشؤونها الداخلية.

واتساقا مع هذا الموقف، فإننا ندين بشدة استمرار بعض قطاعات المجتمع في جنوب افريقيا في محاولة إدامة نظام الفصل العنصري. وفي الوقت ذاته، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا على طريق إقامة ديمقراطية لا عرقية، مما مهد الطريق لاجراء أول انتخابات غير عرقية موعدها نيسان/ابريل ١٩٩٤، وإعادة إدماج هذا البلد في نهاية المطاف في المجتمع السياسي والاقتصادي الدولي.

ونرحب بقرار الجمعية العامة الذي اعتمد دون تصويت يوم الجمعة ٨ تشرين الأول/أكتوبر، والذي يؤيد دعوة السيد نيلسون مانديلا الى الرفع الفوري للجزاء المفروضة على جنوب افريقيا.

ويسر وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين بشكل خاص أنه قد تم في كل من المجلس التفاوضي وبرلمان جنوب افريقيا اعتماد أربعة اجراءات تشريعية هامة، هي إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، ولجنة وسائط الإعلام المستقلة وسلطة الاذاعة المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي، وإن هذه الاجراءات في سبيلها الآن الى أن تصبح قوانين سارية المفعول.

مع التغير الذي طرأ على البيئة الدولية إنطلقت المنظمة لتحتل مرتبة رفيعة جديدة، وعلقت آمال متجددة وتوقعات كبيرة على عمل الجمعية العامة، وظهرت أفكار جديدة في هذا الصدد. كما أن حركة التغيير نفسها تكتسي أهمية حيوية كذلك في مجلس الأمن وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لنا ألا ننقد الزخم في مسعانا لبعث حياة جديدة في المنظمة.

إن الجمعية العامة هيئة ما برحت تعمل دون مستوى القدرة الذي كان يتصوره الآباء المؤسسون، ومن ناحية أخرى، فإن لدينا مجلس أمن قد توسع نطاق عمله وتعاظمت سلطته دون حدوث زيادة مواكبة في

اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة، فإننا نؤكد على نفس الحق بالنسبة لفلسطين. وفي الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، عندما كنا نناقش غزو الكويت، قام وفد بلادي بمناشدة هذه الهيئة أن تظهر ثباتها على المبدأ في أمر الاستجابة لقراراتها، ونحن نكرر ذلك الآن مرة أخرى.

نود أن نتوجه بالتهنئة الى حكومة النرويج على الدور الرئيسي والتاريخي والميسر الذي اضطلعت به في عملية التوسط في الصراع الفلسطيني/الاسرائيلي. وإننا نكبر الأسلوب الوقور الذي إتسمت به مساهمتها والاستجابة التي تلت ذلك.

إن الحالة المتردية على نحو سريع في البوسنة والهرسك تتطلب حلا عاجلا. فلا يمكن التهاون أكثر من ذلك إزاء تلك الحالة. إن ضررا لا حصر له قد وقع فعلا من الناحيتين الانسانية والمادية، ويبدو أن الصرب والكروات قد عقدوا العزم على تفكيك البوسنة والهرسك من خلال إجراء تغييرات في الحدود، ومن خلال استخدام القوة والقيام بعمليات التطهير العرقي. ولا يمكن أن يوافق المجتمع الدولي على حل يملى من جانب الصرب والكروات على حساب البوسنيين المسلمين. ولا نقدر أيضا القبول بأي حل إقليمي، إلا إذا حظي بموافقة الأطراف الثلاثة. ويود وفد بلادي أن يعلن بشكل قاطع أن التدابير اللازمة لعكس حركة العدوان الصربي ينبغي أن تتضمن التجميد الفوري للأسلحة الثقيلة، ووضعها تحت رقابة دولية فعالة، والإنفاذ الفعّال لجزاءات شاملة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى أن يتم الوفاء بجميع الشروط الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ووفد بلادي يهيب بكل من لديهم الموارد التي تتيح لهم التأثير على إعادة الحياة الطبيعية الى هذا الجزء من العالم أن يوفوا بمسؤوليتهم الأخلاقية.

إن انتهاء الحرب الباردة قد أفضى الى بروز روح جديدة من التعاون بين أعداء الأمم. وعملية إعادة التشكيل الجارية للهيئة العالمية إنما ترمي الى تعزيز قدرة المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصون السلم وصنع السلم. ومن المؤسف أن هذه التغييرات لا تعني إنتهاء النزاعات الاقليمية الدموية. فالنزاع في البوسنة والهرسك وناغورني - كاراباخ وليبيريا مازال مستمرا. ويتواجد الصراع والبؤس في أنغولا والسودان وأفغانستان وطاجيكستان.

ويتزايد الطلب يوما بعد يوم على الأمم المتحدة للقيام بصيانة السلم وبناء السلم وذلك يتجلى في عدد العمليات والأفراد بالاضافة الى نطاق ولايتها. إلا أن

وإذ نتتبع الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي، نجد أن مما يستحق التنويه به أن البلدان النامية لديها امكانية كامنة أكبر لنمو الاستهلاك الحقيقي مما لدى البلدان المتقدمة النمو. وهؤلاء الذين يعيشون مثلنا في الدول الجزرية الصغيرة لا تتوفر لهم إلا خيارات قليلة في الاستجابة للبيئة الاقتصادية الدولية. إن صناعة الموز، التي تعتبر شريان حياة اقتصاداتنا في سانت فنسنت وجزر غرينادين وسائر بلدان جزر وينداورد، تتعرض حالياً لخطر الانقراض. ويود وفدي أن يسجل في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة، امتناننا للمجموعة الاقتصادية الأوروبية لدعمها لهذا العنصر الحيوي من اقتصاداتنا.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين دولة أرخبيلية نامية صغيرة، بكل الصفات الخاصة الملائمة لصغر الحجم وقلة الموارد والتشتت الجغرافي والعزلة النسبية عن الأسواق. وبالطبع فإن لدينا أيضاً مزايا، نواصل استغلالها لمصلحتنا الوطنية. إن التنمية بكل أشكالها تكتسي أهمية وطنية بالغة بالنسبة لنا. وفي هذا الصدد، نتطلع بحماس إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المقرر عقده في بربادوس في عام ١٩٩٤. ويحدونا وطيد الأمل أن يعترف المجتمع الدولي بالسلمات والاحتياجات الانمائية الخاصة لهذه الفئة من البلدان، التي لم تتبدل أحوالها في التضاريس الجديدة للسياسة العالمية. كما نضرع إلى الله أن تسفر هذه المؤتمرات عن منافع ملموسة.

إن الأمم المتحدة خصصت سنة ١٩٩٣ سنة دولية للشعوب الأصلية في العالم. إن الشعوب الأصلية في العديد من بقاع العالم، وقد أجبرها المستوطنون والمستعمرون على الخروج من أراضي أجدادهم، تواجه تمييزاً وفقراً يعجز عنهما الوصف، وليس لهما صوت يذكر في تقرير مستقبلهما السياسي. فلا غرو في أنها تصبو بشكل متزايد إلى التمتع بكل حقوق الانسان. إن مجتمعات العالم مدعوة بالحاح إلى معاملة الأقليات والشعوب الأصلية والأشخاص المنتمين لها على أساس المساواة واتخاذ تدابير تفضي، في جملة أمور، إلى تسهيل اشتراكها الكامل في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية للمجتمع.

وفدي يعتز بأن يصرح أنه يوجد في سانت فنسنت وجزر وغرينادين شعب أصلي يطلق عليه شعب الكاريبي وهو مندمج اندماجاً في مجتمع سانت

عضويته أو تنظيم جديد لوظائفه، وهناك أيضاً حاجة لتقوية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال توزيع أفضل لوظائفه وترشيد لأنشطته.

ويرى وفد بلادي أنه ينبغي على الأقل توسيع مجلس الأمن بحيث يخصص مقعدان دائمان فيه لليابان والمانيا وتنشأ ستة مقاعد جديدة تشغل بالتناوب على أساس إقليمي، وذلك لكي يعبر المجلس على نحو أفضل عن زيادة العضوية في الأمم المتحدة والحالة الدولية المتغيرة. ولا شك أننا لا نمنح لليابان والمانيا الاعتراف الذي تستحقانه كل الاستحقاق.

إن قمة الأرض المعقودة في ريو دي جانيرو كانت صورة لدول تجتمع سويه وقد عقدت عزمها المشترك على القيام بعمل أفضل في المستقبل وعلى أن تتيح لأطفالنا فرصة الأمل في غد أكثر إشراقاً. إن قاعدة هذا الجهد الدولي هي جدول أعمال القرن ٢١ الذي هو بمثابة مخطط لكوئنا اعتمده حكومات العالم بالاجماع العام. وبانشاء لجنة التنمية المستدامة وإعادة تشكيل الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، أصبحت لدينا الآن ترتيبات مؤسسية قائمة تكفل لنا التصدي بشكل واف للتدابير التي رسمها جدول أعمال القرن ٢١.

وخلال الفترة بين انعقاد مؤتمر ريو وانعقاد الدورة المضمونية الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بدا للكثيرين أن روح ريو قد بدأت تخبو، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وفاء البلدان الصناعية بالتزاماتها المالية للبرنامج المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ومع ذلك يراودنا الأمل من جديد لأنه منذ دورة اللجنة في حزيران/يونيه، وضعت آلية لمتابعة التعهدات المعلنة في مؤتمر ريو.

إننا نرى في قيام اللجنة بانشاء فريقين عاملين لتناول المسألتين الشائكتين الخاصتين بتدفق الموارد ونقل التكنولوجيا إلى بلدان الجنوب النامية، بالإضافة إلى استعراض آليات لتمويل الخلاق لجدول أعمال القرن ٢١ ولتحليل الشروط المحددة لتدفق الموارد المالية والاقتصادية، مثل تخفيف المديونيات ومعدلات التبادل التجاري وأسعار السلع الأساسية، نهجا إيجابياً نرجو له أن يعطي دفعة جديدة لتنفيذ الخطة العالمية المعتمدة في مؤتمر قمة ريو لحماية العالم من التدهور البيئي خلال القرن الحادي والعشرين. ونود أن نشكر الذين أسهموا في مرفق البيئة العالمية، الذي يوفر المنح للبلدان الفقيرة حتى تستطيع أن تتحمل على نحو صحيح نصيبها من المسؤوليات البيئية في مجتمعنا العالمي.

نؤكد على الحاجة إلى زيادة التعاون المحلي والاقليمي والدولي. كما ينبغي التشديد على نحو أكبر على البرامج التي تولد العمالة والدخل للأشخاص الذين يجتذبهم إنتاج المخدرات والاتجار فيها كوسيلة لكسب العيش. وينبغي انتهاج كل هذا بشكل متزامن مع برامج لتجنب استخدام المخدرات وإعادة تأهيل المدمنين عليها. كما ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مؤسساتنا القضائية لضمان المحاكمة السريعة الفعالة لمرتكبي جرائم إساءة استخدام المخدرات والجرائم المرتبطة بها.

ونحن في سانت فنسنت وجزر غرينادين نرقب عن كثب نمو الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية وأقاليم الاتحاد السوفياتي السابقة وكذلك تعزيز الديمقراطية عالميا. ولقد تألمنا ألما شديدا مع جميع الشعوب المحبة للحرية عندما هددت الأزمة الدستورية الروسية بحجب الديمقراطية ونأسف للخسائر في الأرواح التي نتجت عن الصراع على السلطة، ونأمل ألا تتسبب أية أعمال أنانية من جانب اللاعبين الرئيسيين في اعاقه بزوغ نظام ديمقراطي كامل تكمن فيه السلطة العليا في أيدي الشعب.

وسانت فنسنت وجزر غرينادين ترحب بالحل الدستوري للمأزق السياسي في باكستان. وبصفتنا عضوا في الكمنولث، نرحب بعودة السيدة بنازير بوتو رئيسة لوزراء بلدها وتنتقل إلى اللقاء معها في قبرص في اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث.

ويرغب وفدي في تأكيد التزامه القاطع بالنموذج الديمقراطي وبنظام حرية النشاط الخاص الملازم له. وسانت فنسنت وجزر غرينادين شأنها شأن بلدان المجموعة الكاريبية، قد قامت برحلة دستورية تاريخية، فانتقلت من مرحلة العيش في ظل حكومة المستعمرة من مستعمرات التاج، إلى مرحلة المقترنة بالتصويت المقيد في ظل الاقتراع العام. لقد تمسكنا بمبادئ وممارسات الديمقراطية القائمة على المشاركة واقتصاد السوق حتى عندما كانت هذه المثل غير شائعة وغير الزامية كما هي الآن. فنحن متمسكون بهذا المسار، عن اختيار واقتناع، وشعبنا هو الذي يجني المنافع. ولن يرضى بأي خيار آخر.

في هذه المرحلة، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عقدنا العزم على الحفاظ على مكاسب الديمقراطية التي حققناها عبر الأعوام حتى ونحن نواجه المصاعب المتزايدة المصحوبة بتهميش دور الدول الصغيرة في مواجهة دعم الكتل وغير ذلك من الاتجاهات الآخذة في الظهور في عصرنا هذا.

فنسنت، ويتمتع بجميع الحقوق والحريات بمقتضى دستورها. كما يشترك اشتراكا كاملا في العملية السياسية ويوجد حاليا ممثل نشط في مجلس النواب من أحفاد جوزيف شاتوير، الرئيس الأعلى للكاريبي والبطل الوطني لسانت فنسنت وجزر غرينادين. كما اتخذت حكومتنا تدابير محددة، عن طريق سياساتها الخاصة لتمليك قطع اراضي قابلة للنجاح الاقتصادي، للمنتمين إلى الكاريبي، وهم المنتفعون الرئيسيون من تملك الحكومة للمنطقة التي كانت معروفة في السابق باسم "أملاك أورانجهيل".

وحكومتنا حريصة على أن يواصل سكاننا الأصليون الاشتراك اشتراكا كاملا في المجتمع الوطني وعلى أن تستطلع آراؤهم وتؤخذ في الاعتبار في عمليات صنع القرار التي تؤثر عليهم وعلى الأمة في مجموعها.

ووفدي يعتز باشتراكه في تقديم مشروع قرار للجنة الدائمة للوزراء الكاريبيين المسؤولين عن الشؤون الخارجية في المجموعة الكاريبية، يدعو إلى الاحتفال السنوي باليوم الدولي للشعوب الأصلية. ويأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت عندما يعرض على هذه الهيئة وأن يلقي بعد ذلك تأييدا إجماعيا من الدول الأعضاء.

وإن حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تحيي وتقدر تقديرا عاليا تعميق العلاقات بين المجموعة الكاريبية (كاريكوم) وأمريكا اللاتينية بصفة عامة، كما نشعر بالتشجيع إزاء درجة التعاون التي يجري تعميقها بين المجموعة الكاريبية وأمريكا الوسطى. وفي ظل بيئة عالمية تشتد فيها التنافس وتسيطر عليها تدريجيا الكتل التجارية الكبيرة، يصبح من المحتم على بلداننا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تصوغ روابط أوثق عن طريق التعاون الاقتصادي وسائر أشكال التعاون العملي.

وتدين حكومتنا إدانة تامة إنتاج المخدرات والاتجار فيها واستهلاكها بشكل غير مشروع. إن هذه المخدرات التي تجلب معها الجرائم العنيفة والفساد هي مصدر خطر بالغ على صحة شعوبنا ورفاه اقتصاداتنا كما أنها تعرض للخطر المؤسسات الديمقراطية والأمن الوطني والاقليمي.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الجهود الدولية والاقليمية المتكاملة هي وحدها التي يمكنها التصدي بشكل فعال لمشكلة المخدرات، ولذلك فإننا

تنظيم الأعمال

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

خطاب السيد توفيلادو أيتي اليسانا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية لدولة ساموا الغربية المستقلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا الغربية المستقلة.

اصطحب السيد توفيلادو ايتي أليسانا رئيس الوزراء ووزير الخارجية لدولة ساموا الغربية المستقلة إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني سعادة بالغة أن أرحب برئيس الوزراء ووزير الخارجية لدولة ساموا الغربية المستقلة فخامة الأونرابل توفيلادو أيتي اليسانا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أليسانا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والسرور العظيم دائماً أن يخاطب المرء الجمعية العامة. ومهمتي الأولى مهمة سعيدة، وهي أن أتوجه إليكم، سيدي، بتهنئة حارة على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. إننا نعرف أن هذه الدورة في أيديكم ستكون دورة إنجازات.

واسمحوا لي أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى سلفكم القدير سعادة السيد ستويان غانيف سفير بلغاريا. على خدماته الباهرة خلال الدورة السابعة والأربعين.

وأود بعد ذلك أن أعرب عن قلقنا وحزننا إزاء الزلزال المأساوي الذي وقع مؤخراً في الهند، ونقدم إلى الحكومة وإلى الأسر المتضررة تعاطفنا الشديد.

عندما وقفت في هذا المكان آخر مرة، قبل عامين، كان هناك إحساس بالآمال الكبار، فقد كنا نشهد دراما التغييرات السياسية نحو عالم جديد. وقد برزت دول كثيرة أثناء هذه العملية. ونحن نرحب بأحدثها - وبعض أصغر أعضاء أسرتنا العالمية - الذين انضموا إلينا هذا العام وهم: إمارة أندورا وأريتريا، والجمهورية التشيكية، وإمارة موناكو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية سلوفاكيا. وساموا، وهي نفسها دولة صغيرة، تشعر بسعادة خاصة إذ تنضم إلى الترحيب بهذه الدول، وهي على يقين من أن الأعضاء الجدد سيسهمون في جهدنا المشترك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF.48.6/Add.1، التي تتضمن برنامج عمل مؤقت وجدولاً للجلسات العامة خلال شهور تشرين الأول/أكتوبر و تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر. وهذه الاضافة تجب الوثيقة A/INF/48/6.

وأود أن أشير إلى أن هذا الجدول سيصدر بأسرع ما يمكن لكي يساعد الوفود في التخطيط لعملها. وستبذل الأمانة من جانبها قصارى جهدها حتى تضمن أن تكون الوثائق ذات الصلة متاحة للوفود قبل مناقشة أي بند من بنود جدول الأعمال.

وأود أن أشير أيضاً إلى أنه لا يزال عدد قليل من بنود جدول الأعمال لم يحدد لها موعد للنظر فيها. وسوف أعلن عن مواعيد النظر في بنود جدول الأعمال هذه في الوقت المناسب، وقبل الموعد بوقت كاف. وسأبلغ الجمعية العامة أيضاً بأي تغييرات أو إضافات.

وقوائم المتكلمين بالنسبة لكل بند من بنود جدول الأعمال المدرجة في الوثيقة A/INF/48/6/Add.1 مفتوحة الآن، واسترعى انتباه الأعضاء إلى ذلك.

ذكرت في الأسبوع الماضي أنني آمل أن نلتزم على قدر الامكان بجدول اجتماعاتنا حتى يمكن للجمعية أن تقوم بمسؤولياتها بطريقة منظمة. ولذلك فأنني أناشد مرة أخرى الممثلين الذين ينوون تقديم مشاريع القرارات أن يفعلوا ذلك قبل المواعيد المحددة للنظر في البنود بوقت كاف حتى يتيحوا للأعضاء وقتاً كافياً لدراساتها. وأود أيضاً أن أذكر الممثلين مرة أخرى بأن الحاجة تقتضي إتاحة وقت اضافي لمشاريع القرارات التي تنطوي على تغييرات في برنامج الأعمال أو التي تستلزم نفاذات اضافية، لأنها ستتطلب قيام الأمين العام بتحضير بيان بالآثار المترتبة على مشاريع القرارات في الميزانية البرنامجية.

فضلاً عن ذلك، ستحتاج اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة إلى وقت كاف لاستعراض الآثار المالية المترتبة على أي مشروع قرار في الميزانية البرنامجية قبل امكان البت فيه في الجمعية. وأقدر إيلاء الجمعية اهتمامها لهذه المسائل.

البلدان وشعوبها. وهي تقوض سبل العيش الوطني وجهود التنمية الاقتصادية التي تبذلها الكثير من الحكومات.

إن غرضي من هذا العرض ليس مجرد سرد ألوان البؤس والجوانب السلبية، وإنما توضيح ضخامة حجم مهمتنا. ليس هناك مجال للتراجع، وعلينا أن نتقدم بتصميم. إن العالم يصيح مطالباً باستجابات وحلول. والواقع أن العالم يتطلع اليوم إلى الأمم المتحدة على نحو متزايد. إننا لا نخدع أنفسنا ولو للحظة واحدة بالنسبة لتعقيدات هذه الصراعات. أو عمق العداوات التي طال أمدها، وخصوصاً في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ولكنني مضطر إلى القول بأن الفظائع التي ترتكب في البوسنة تسيئ إلى المعايير الأخلاقية وإلى كل مبدأ تلتزم به هذه المنظمة.

ولهذا فإننا نشعر بأن المجتمع الدولي لم يكن سريعاً أو حاسماً بما فيه الكفاية في اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتهاء الأعمال الوحشية المتعمدة في البوسنة، وتجنب الدمار الذي أحاق بالكثير مما هو مقدس في تلك الأراضي. إننا نصلي من أجل التوصل إلى تسوية في أسرع وقت، تكون شاملة وتنطوي على احتمالات واقعية لتحقيق السلم الدائم والرخاء الاقتصادي لكل الأطراف المعنية. وينبغي ألا تكون هناك أي مكافأة للعدوان. مع ذلك، فإن النظرة المروعة إلى المناطق المضطربة الكثيرة في العالم لا ينبغي أن تلقي بظلالها على الأمل المتمثل في اتفاق السلم الفلسطيني الاسرائيلي. كما أن كمبوديا مثال طيب في صنع السلم. ونحن نشعر بالغبطة إزاء هذا الانجاز الخاص لشعب ذلك البلد العريق وللأمم المتحدة. كما نشعر بنفس الغبطة لما أعلنه نيلسون مانديلا في هذه الجمعية العامة عن النهاية الوشيكة للفصل العنصري. إن تحرك جنوب افريقيا صوب المجتمع الديمقراطي المتعدد الأعراق يعد تحقيقاً لحلم اشتركنا فيه جميعاً لأمد طويل. ونحن نصلي من أجل النجاح السلمي للانتخابات العامة المعلن إجراؤها في نيسان/أبريل ١٩٩٤.

إننا في الواقع عند نقطة تحول، وهي نقطة ينبغي عندها أن نتحول الآن إلى عملية غايتها التئام الجراح. علينا أن نلقي وراء ظهورنا طابع الانقسام والحدة الذي كانت مناقشاتنا وقراراتنا تتسم به في السنوات السابقة.

لقد ركز كل متكلم تقريباً في هذه المناقشة على عملية حفظ السلام والمطالب غير المسبوقة التي توجه إلى الأمم المتحدة. إن تأييدنا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تام، كقبولنا للدبلوماسية الوقائية

اسمحوا لي أيضاً بأن أوجه التحية إلى الأمين العام، وأن أعرب لسعادة السيد بطرس بطرس غالي عن اعجابنا العميق وتقديرنا الكبير لروح الاصلاح والقدرة على القيادة التي يحملها إلى عمل المنظمة.

بصوت واحد اشدنا في هذه القاعة بنهاية التوترات بين الشرق والغرب. وفعلنا ذلك عن حق. وقد أدى ذلك إلى احداث تغييرات عميقة وايجابية. والآن كما لم يحدث من قبل نرى أن المجتمع الدولي أمامه فرص حقيقية للتعاون والسلام. وفي واشنطن، منذ أقل من شهر، رأينا قادة شعبين عظيمين، رجال شجاعة عظيمة وبعد نظر، يفتنمون فرصة كهذه للاسرائيليين والفلسطينيين. وفي قرنتنا العالمية، من المحتم أن يتحقق حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي برمته. ويحتاج هذا الجهد من أجل التوصل إلى السلام بدوره إلى دعم أدبي وسياسي ومالي من أسرة الأمم كلها.

ونحن نحبي بحرارة بالغة شجاعة وبصيرة هذه الخطوة الشجاعة. ومن مكاننا القصي، وبغض النظر عن مدى ملاءمته، فاني أتعهد بتأييد ساموا الكامل لشعب إسرائيل وللفلسطينيين.

بيد أن الفرص الجديدة للتعاون في فترة ما بعد الحرب الباردة تواجهه بشدة تحديات تتمثل في صراعات محتدمة في بلدان كثيرة وفي البؤس الانساني الذي تسببه تلك الصراعات. فهناك مأساة ومذابح بلا نهاية فيما يبدو في البوسنة وفي الصومال وفي أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. وفي مناطق أخرى أيضاً، وهي كثيرة جداً، نشهد في كل يوم إنتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، واغفالا متعمدا لحكم القانون. وفي هذا العام وحده، نشب ما يقرب من ٢٥ صراعاً كبيراً في العالم.

إن الحرب ليست الآفة الوحيدة، فنحن لم نحرر عالمنا من الجوع أو الفقر أو المرض. وهناك الملايين من البشر الذين هربوا من الصراعات الداخلية، ومن الاضطهاد والمجاعات والكوارث الطبيعية. وهناك ملايين أكثر يهاجرون لأسباب إقتصادية.

وفي الجزء الذي انتمى إليه من العالم، تعيش الآن المجتمعات الجزرية تحت تهديد مستمر من الكوارث الطبيعية. ويتمثل الخطر بوجه خاص في ارتفاع منسوب مياه البحر وفي الأعاصير المدارية المدمرة. والشواهد التي لدينا تبين أن هذه الأخطار هي الآثار الضارة والعالمية للتغير المحدث في المناخ. وضحاياها هم العناصر الطبيعية سريعة التأثر للكثير من

أعرب عنه قادة كثيرون من على هذه المنصة بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاصلاحيات الديمقراطية أمور أساسية لمنع حدوث الأزمات السياسية والاجتماعية. ونعتقد أن ذلك ينبغي أن يبقى شاغلا رئيسيا للأمم المتحدة.

إننا نؤمن إيمانا عميقا بالأهمية الأساسية لحقوق الانسان في كل أنشطة الأمم المتحدة. ونرحب في هذا الصدد بالاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا وبالتسليم على نحو قاطع بعالمية حقوق الانسان. وتشكل نتائج مؤتمر فيينا تقدما كبيرا في النهوض بحقوق الانسان وحمايتها، ولا يقل عن ذلك الاعتراف بأن التنمية مطلب حقيقي ينبغي اعتباره حقا إنسانيا.

ونحن نوافق على الاقتراح الخاص بإنشاء منصب مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الانسان ونؤيده. فمثل هذا المنصب يمكن أن يفيد كمركز تنسيق قوي بين الفروع المجزأة لحقوق الانسان في منظومة الأمم المتحدة، كما يمكن أن يساعد على ضمان إدماج حقوق الانسان في عمل كل برامج الأمم المتحدة.

إن أساس حقوق الإنسان، هو حق الشعوب في أن تقرر مستقبلها وأسلوب الحكم فيها. هذا أمر أساسي وقريب جدا من قلوبنا وذلك في ضوء تجربتنا والتطور السياسي لدولتنا. وما فتئ محفل جنوب المحيط الهادئ يدعو البلدان التي كانت تستعمر المنطقة الى أن تأخذ بعين الاعتبار رغبات شعوب الأقاليم وأن تحترم حقها في تقرير المصير.

إننا نرحب بالحوار الذي يجري بين فرنسا وجميع الأطراف في كاليديونيا الجديدة فيما يتعلق بمستقبل هذا الإقليم. إن التطور السلمي نحو تقرير المصير في كاليديونيا الجديد يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد أمكن تحقيقه بواسطة التدخل البناء للجنة إنهاء الاستعمار في الأمم المتحدة، وتوفير الرغبة لدى حكومة فرنسا وجميع الأطراف في كاليديونيا الجديدة، ومحفل جنوب المحيط الهادئ، لممارسة ضبط النفس ومراعاة كل طرف، مراعاة كاملة لشواغل الأطراف الأخرى وحساسياتهم. ما يحدث في كاليديونيا الجديدة اليوم شاهد على روح التعاون التي تميز منطقة المحيط الهادئ ومثال حقيقيا للدبلوماسية السلمية والوقائية.

وفي الوقت نفسه نعترف بأراء ومصالح الأقاليم التي ترغب في الإبقاء على الوضع القائم، ونحترم تلك الأراء.

باعتبارها أمرا أساسيا "لخطة السلام". ونحن ليس لدينا أي موارد عسكرية أو خبرة عسكرية، لذا كانت مساعدتنا تقتصر على دفع اشتراكاتنا المقررة. بيد أنه من الواضح لنا أن العجز عن توفير الموارد المالية وغيرها بقدر كاف أمر يقوض كلا من جهود السلم وسلطة الأمم المتحدة.

ويبدو أنه من المسلم به بشكل عام أن كلفة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تضاعفت خلال عامين تقريبا إلى أربعة أمثالها، ووصلت الآن إلى مستوى يزيد أربع مرات عن حجم الميزانية العادية للأمم المتحدة. إن حفظ السلام عند هذا المستوى لا يمكن، في رأينا المتواضع، أن يستديم بغير تمويل كاف وإدارة مالية محسنة. وقبل كل شيء، لا بد من تحديد أهداف وولايات عمليات حفظ السلام وإدارتها على نحو واضح. وسوف يتحقق الكثير من المكاسب من تطبيق مبادئ المساواة والاتساق والشفافية.

لقد أدت عمليات حفظ السلام عند المستويات الحالية إلى زيادة تفاقم مأساة الحرب من خلال الخسائر في أرواح موظفي الأمم المتحدة وأفراد قواتها. ونحن ندين بأشد لهجة الهجمات والعمليات التي تستهدف على نحو متعمد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أينما وقعت. ونؤيد إتخاذ تدابير وتدريبات دولية فعالة في وقت مبكر في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل توفير الحماية الكاملة لأفراد الأمم المتحدة وقواتها. كما نؤيد إتخاذ اجراءات ضد الذين يرتكبون أعمال عنف ضد رسل السلام الذين توفدهم في هذه المهام.

في كل هذا، نجد أن مجلس الأمن يمثل حلقة الاتصال الحيوية. ولدنا الآن اقتراح معروض أمام الجمعية العامة لالقاء نظرة فاحصة على الترتيبات المتعلقة بمجلس الأمن وتدعيمه. ونقر أيضا التقرير المضيد الذي بعث به الأمين العام إلينا حول شتى الآراء التي تم الاعراب عنها. وشغلنا الشاغل هو كفاءة المجلس وفاعليته. وإذا ما تم التأكد من توفر ذلك، فإن ساموا ستؤيد الاصلاحات المطلوبة في مجلس الأمن. ولكن مما لاشك فيه أننا جميعا ينبغي أن نأخذ الوقت الكافي لكي نفكر مليا في هذه الأمور.

وفي السياق الأوسع، نعتقد أنه من غير الممكن أن يؤدي أي قدر من القوة وأي تدبير لحفظ السلام إلى استدامة السلم والأمن مالم يكرس الاهتمام الواجب للأسباب الجذرية للصراعات. وتبين من التجربة العامة أن البؤس الانساني الناجم عن الفقر والحرمان من الحقوق الديمقراطية وحقوق الانسان، هو المشكلة الحقيقية والأساسية. لذلك، فإننا نؤيد الاعتقاد الذي

منطقة جنوب المحيط الهادئ أرض تجارب للأجهزة النووية أو لإلقاء النفايات السامة وغيرها من المواد الضارة بيئياً.

إن الأمن البيئي أمر حاسم بالنسبة لساموا والبلدان الأخرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وقد وفر لنا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو في عام ١٩٩٢، الفرصة لكي ننظم بيتنا العالمي، لقد كان فرصة تبشر بالخير، وتولد الآمال. إن وضع جدول أعمال القرن ٢١ وإنشاء لجنة التنمية المستدامة هما مجرد خطوتين أوليين. التنفيذ هو المهمة الصعبة - إنه الاختبار الحقيقي.

إن دولنا الجزرية الصغيرة والجزر المرجانية المنخفضة شأنها في ذلك شأن أماكن أخرى، تواجه مجموعة من المشاكل. ونظراً لأن الدول الجزرية الصغيرة مثل بلادي معزولة وهشة من الناحية الايكولوجية، فإنها أكثر تأثراً بالعوامل الاقتصادية والتجارية والمناخية الخارجية. وما لم يكن هناك تعاون دولي ونهج متكامل فإن المستقبل لا يبشر بالخير.

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في بربادوس في نيسان/أبريل ١٩٩٤ سيتيح أول فرصة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعادة تأكيد الالتزامات التي قطعت في ريو. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن تركيز الاهتمام الدولي على المؤتمر العالمي الذي سيعقد في السنة القادمة سيكون مرشداً قيماً لجهود التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم ويبدو لنا أنه إذا لم نضمن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة فلن تكون هناك فرصة حقيقية للنجاح في أي مكان آخر.

إن عمل اللجنة التحضيرية لا يزال غير كامل ولكن عدم الحسم لا يتفق مع ما نحن بصدده الآن ومن ثم فمن الضروري أن تعقد دورة تحضيرية قبل انعقاد مؤتمر بربادوس.

أود أن أقول أن دعوتنا إلى التعاون الدولي تتفق تماماً مع تصميمنا على أن نفعل كل ما هو ممكن وضروري على الصعيد المحلي. إننا كبالد، ندرك المسؤولية الأساسية عن بيتنا وتنميتها ونقبل هذه المسؤولية ولتحقيق هذا الهدف وضعنا خطة وطنية كاملة لإدارة البيئة كما نظمنا الإطار التشريعي اللازم واتخذنا الخطوات اللازمة للتقيد بالاتفاقيات الدولية المناسبة.

وفي هذا كله حصلنا على التعاون الكامل

إن السلم والاستقرار والأمن وحماية البيئة مسائل حاسمة بالنسبة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ. والتزامنا بهذه الأهداف قاطع، إن ساموا مع شركائها في المنطقة ستواصل الدعوة إلى الوقف الدائم للتجارب النووية ولعملية إلقاء النفايات الكيميائية والسامة في مياها ونقل هذه المواد إليها. وما فتئت بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ تحت الدول المتبقية الحائزة للأسلحة النووية على أن تستمع إلى شواغلنا وأن تنضم إلى بروتوكولات معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية. إن هذه المعاهدة هي الرمز الأسمى للمشاعر القوية لبلدان المنطقة ولإلتزامها بتحقيق بيئة خالية من الأسلحة النووية. ويشجعنا على ذلك شواهد بدأت تظهر أخيراً من بعض هذه الدول بأنها ستنظر في مواقفها الحالية بشأن المعاهدة وبشأن بعض القضايا النووية الأخرى المتصلة بها والتي تهم المنطقة.

إن ساموا تشعر بالسعادة إزاء تمديد الحظر المؤقت على التجارب النووية، بيد إننا شعرنا بقلق عميق عندما علمنا في الأسبوع الماضي بانتهاك ذلك الوقف. ولدي من الأسباب ما يجعلني اعتقد أن عدداً كبيراً من أعضاء الجمعية يشاركوننا في قلقنا وفي دعواتنا المخلصة بالأحرى تجارب أخرى وألا تستأنف الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية برامج التجارب النووية. ويحدونا الأمل الوطيد في أن هذه التجارب سوف تتوقف نهائياً في يوم من الأيام. ونحث جميع الدول الأعضاء، وبصفة خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تعمل من أجل إبرام المبكر لاتفاقية شاملة لحظر التجارب.

إننا نرحب بالفرصة الفريدة التي يتيحها انتهاء الحرب الباردة للتركيز على مبادرات شاملة لنزع السلاح النووي ولتطوير هذه المبادرات. ونحن على استعداد لنفعل كل ما نستطيع لدعم هذه المبادرات. بيد إننا نود أن نقول إن احتمالات انتشار الأسلحة النووية، والأسوأ من ذلك حيازتها من جانب أطراف غير ودية، يسبب قلقاً كبيراً لنا وللمجتمع العالمي كله. إن هذا يؤكد الحاجة العاجلة إلى الحد من هذه الأسلحة المهلكة وتخفيضها ولقضاء عليها في نهاية المطاف. إن معاهدة عدم الانتشار وهي جزء حيوي في عملية نزع السلاح لا بد من تمديدها إلى أجل غير مسمى وذلك عندما يجري استعراضها في عام ١٩٩٥.

إننا نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تأخذ زمام المبادرة في عملية نزع السلاح، وأن تؤكد في الوقت نفسه، عن طريق إجراءات ملموسة، التزامها الكامل بأهدافنا ومقاصدنا الجماعية. فلا يمكن أن تبقى

السيد الكسيس (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفدي أيما سعادة أن ينقل تحيات غرينادا حكومة وشعبا وأصدق تمنياتها للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

ويسعد وفدي أن يتوجه بأصدق التهاني لك، سيدي الرئيس، على انتخابك رئيسا للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والأربعين. ونحن سعداء على وجه الخصوص لأنك صنعت التاريخ بكونك أول شخص من المنطقة التي تنتمي إليها غرينادا لتولي منصب رئيس الجمعية العامة الرفيع حيث إنك تأتي من بلد شقيق لنا من مجموعة الكاريبي هو جمهورية غيانا.

وفدي يغتنم هذه الفرصة ليثني على السيد ستويان غانيف، ممثل بلغاريا، للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والأربعين. وتود حكومتي أن تعرب أيضا عن ثنائها للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لجهوده المتفانية في خدمة المنظمة.

ويسعد وفد غرينادا أن يرحب ترحيبا حارا بالأعضاء الجدد الستة بالأمم المتحدة وهم: الجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا، واريتريا، وموناكو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأندورا.

مشاكل البلدان النامية لا تزال مفرغة، وعلى كل بلد أ، يساعد نفسه بنفسه. وتواصل حكومتي تنفيذ برنامج تكييفها الهيكلي الاقتصادي الذي يتفهمه أيما تفهم شعب غرينادا ويتعاون في تنفيذه. لكن بقاء الصعوبات في القطاع الاقتصادي يمكن أن يتسبب في مواقف وظروف قد تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاجتماعية والقدرات الإدارية. لذا، فإن وفدي يدعو المجتمع الدولي الى إظهار المزيد من المرونة في المساعدة التي يقدمها لغرينادا بشأن عملية التكيف وفي المساعدة التي يقدمها للبلدان الأخرى التي تمر بظروف اقتصادية مشابهة لظروف غرينادا.

الفقر والديون والموارد غير الكافية والتهميش وعدم وجود أسواق مضمونة لمنتجاتنا تسدي ضربات خطيرة للإستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فضلا عن ذلك، كانت للآثار المترتبة على تطبيق نظم تحرير التجارة وقيام التكتلات التجارية الإقليمية وقع الصدمة على الاقتصادات غير المتنوعة الإنتاج، والواقع إن التجارة الحرة ليست دائما مرادفة للتجارة المنصفة: فإن عوامل الحجم، وامتلاك الموارد، والمستويات الإنمائية يجب أن تؤخذ في الاعتبار على النحو اللازم في تحديد العلاقات التجارية. وينطبق ذلك على وجه

للبرنامج البيئي الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وهو منظمة أنشأتها منطقة المحيط الهادئ والبلدان الشريكة ليس فقط لتنسيق الأنشطة الوطنية والإقليمية ولكن أيضا لتنسيق إشتراك المنطقة في المبادرات العالمية الخاصة بالبيئة. ويؤكد هذا اعتقادنا الأساسي بأن جهود جميع الأمم في العمل المنسق والمسؤول سيكون أمرا حاسما إذا أردنا أن نحمي بيئتنا وكوكبنا على نحو كاف.

أود أن أشير الى الارتياح العام الذي يشعر به وفدنا إزاء المناقشة العالمية التي تجري حاليا بشأن مستقبل التنمية وبالتالي بشأن مستقبلنا المشترك. ولقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية علامة خاصة على الطريق. فمنذ بضعة شهور، وعلى خلاف التنبؤات، سجل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا، إنجازات هامة، وفي السنة المقبلة سيعقد مؤتمر بالغ الأهمية بشأن السكان والتنمية، وبعد ذلك سينعقد مؤتمر المرأة ثم قمة التنمية الاجتماعية.

ويوم أمس، استمعنا الى مبادرة بابوا غينيا الجديدة حول الفرصة والمشاركة. ونحن نعتبر هذا اقتراحا وجيها وعنصرا هاما في الجهد الشامل لإشراك المواطنين وتعزيز اقتصادات البلدان النامية بصفة خاصة.

هذه المؤتمرات والمبادرات العالمية سوف تحدد أولويات جديدة وسبل العمل التي تتطلب من الدول والمواطنين العاديين أكبر قدر من الالتزام والتعاون. وريثما يتم ذلك، نحتاج الى أن نركز على تعزيز وتنشيط منظماتنا إذا ما كان لنا أن نستجيب بكفاءة وفعالية للأولويات الحالية والمقبلة. ولهذا الغرض، تؤيد ساموا كل الإصلاحات العلاجية لمنظومة الأمم المتحدة لضمان الاستفادة القصوى من الموارد الشحيحة.

السنة المقبلة أعلنتها الجمعية العامة سنة دولية للأسرة. وبعد عامين، ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لتأسيسها، وهذا يعطينا جميعا حافزا للمضي قدما في عملنا، ونحن مصممون على تحسين أحوال عالمنا ورفاه أسرنا العالمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتوجه بالشكر الى سعادة رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة ساموا الغربية المستقلة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توفيلو إيتي اليسانا، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة ووزير شؤون خارجيتها من المنصة.

وتواصل غرينادا الوقوف وراء الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في جهودهما من أجل إعادة الديمقراطية والاستقرار الى هايتي. وترحب غرينادا بالتسوية التفاوضية التي تمت في جزيرة غفرنرز بهدف إعادة حكومة الرئيس جان برتران أريستيد الشرعية الى هايتي. ونؤيد إنشاء قوة شرطة دولية في ذلك البلد. ونناشد جميع الأطراف في مجتمع هايتي أن تعطي للديمقراطية والسلم الفرصة.

تود غرينادا أن تسجل ارتياحها للحدث التاريخي الذي تحقق فيه الاعتراف الرسمي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونحیی كذلك توقيع اتفاق الحكم الذاتي للفلسطينيين بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. هذه مبادرة للسلم طال انتظارها، تمهد الطريق لاستمرار المفاوضات السلمية بشأن مسائل أكثر صعوبة. وتسهم هذه الخطوة، في المدى الطويل، في جعل الشرق الأوسط، بل والعالم، مكانا أكثر سلما.

ترحب غرينادا باتفاقيتي السلام الموقع عليهما بالأحرف الأولى بين اسرائيل والمغرب وبين اسرائيل والأردن بصفتها خطوتين في الاتجاه الصحيح.

ترحب غرينادا بالانتهاء من ترسيم الحدود بين الكويت والعراق الذي اضطلعت به لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣. وترحب أيضا باتخاذ مجلس الأمن قراره ٨٣٣ (١٩٩٣) الذي يضمن فيه حرمة الحدود بين الدولتين ويدعو الى احترام ذلك القرار.

تشعر حكومة بلدي، من ناحية أخرى، بالقلق إزاء الحروب المستمرة في أنحاء أخرى من العالم، مثل يوغوسلافيا السابقة وليبيريا والصومال وأنغولا. ويؤرقنا عدم احترام أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعاملين في مجال المعونة. وندعو جميع الأطراف في تلك الصراعات الى إجراء مفاوضات سلمية واحترام حياة البشر.

إن تعزيز الديمقراطية والنهوض بحقوق الانسان يستوجبان المتابعة النشطة. ويجب ترسيخ عملية تحقيق الديمقراطية. والى جانب ذلك، يتطلع وفد بلدي الى الترحيب بانضمام جمهورية الصين في تايوان الى الأمم المتحدة في المستقبل القريب. فجمهورية الصين في تايوان التي تضم ٢١ مليون نسمة أحرزت خلال العشرين سنة الأخيرة تقدما اقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا بدرجة لا يليق معها أن تظل خارج الأمم المتحدة. لقد أقامت جمهورية الصين في تايوان علاقات

خاص على الاقتصادات الصغيرة المنقحة والمنتجة للمواد الأولية حيث يمكن لكارثة طبيعية خطيرة واحدة، مثل إعصار ما، أن يدمر كل ثمار عملنا الوطني المستثمر في زراعة الموز والكاكاو وجوز الطيب.

وفي هذا السيناريو، تشتد الحاجة الى التجارة التيسيرية للوصول الى أي شيء قريب من حلبة للتباري المنصف. فالبلدان النامية لن تحرز التقدم بالتعاطف، إنها تحتاج الى الإنصاف. والبلدان الصغيرة مثل غرينادا لا يمكن أن تحقق ذلك وحدها فنحن في حاجة الى المساعدة من أجل تنوع منتجاتنا، وتنمية مواردنا البشرية، وتحقيق التنمية المستدامة.

لقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أمام العالم مجموعة متنوعة من التحديات بشأن إدارة البيئة على نحو مستدام. والبلدان النامية، وبخاصة الدول القومية الجزرية الصغيرة، مثل غرينادا، تحرص على أن تستحث كل الحكومات الخطى نحو تنفيذ البرنامج المحدد في خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن التنمية المستدامة، أي جدول أعمال القرن ٢١.

وعلى الوكالات المانحة أن تولي المزيد من الإهتمام للتدريب وكذلك للمساعدة التقنية والمالية التي تقدم للبلدان النامية لمساعدتها على تحقيق التنمية المستدامة في الأجرأ وفي الممارسات الزراعية. ووفدي لديه اقتناع بأن مشاكل البيئة لا يمكن تأجيل معالجتها. وغرينادا سعيدة على وجه خاص لأن جدول أعمال القرن ٢١ يعترف بالمشاكل التي تواجه الدول النامية الجزرية الصغيرة في مجال التنمية. والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة المقرر عقده في بربادوس في نيسان/ابريل و أيار/مايو ١٩٩٤ إنما جاء نتيجة لهذا الاعتراف.

يراود غرينادا الأمل الوطيد في أن يوفر المؤتمر المزيد من الفهم للتحديات والمآزق التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة، وأن يؤدي الى المشاركة اللازمة ويمهد طريقا سليما للتنمية المستدامة في تلك الدول. ولا يزال الكثير من المفاوضات التحضيرية الهامة للمؤتمر غير كامل. ويخشى وفد بلدي أن يتعرض نجاح مؤتمر بربادوس للخطر إن لم تشكل آلية وسيطة تعمل على تقدم المفاوضات قبل نيسان/ابريل ١٩٩٤.

وتنضم غرينادا الى بقية العالم في الترحيب بنجاح الدبلوماسية الدووية في افغانستان والسلفادور ونيكاراغوا وكمبوديا وهايتي. مع ذلك تشعر غرينادا بقلق بالغ لاستئناف العنف بدوافع سياسية في هايتي.

التي تستخدم في مكافحة ذلك الخطر، مما يحبط عمليات التنمية الوطنية. وتبعاً لذلك، سنت غرينادا تشريعاً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ التي تنص على مصادرة عوائد الجرائم وتغريم المجرمين وتحريم غسل الأموال وتشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة هذه المخاطر.

يسر غرينادا غاية السرور أن يرلمان جنوب أفريقيا وافق على إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي، يتوقع أن يتيح للغالبية السوداء المشاركة في حكم بلدهم. وقد تلقينا بسرور الأنباء القائلة بأن يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ قد تحدد موعداً لانتخاب حكومة في جنوب أفريقيا يشارك فيها أبناء جنوب أفريقيا من جميع الأعراق والألوان والمعتقدات والأصول. ونحن نحیی الجهود التي بذلتها حكومة الرئيس دي كليرك والمؤتمر الوطني الإفريقي لنلسون مانديلا لقيادة ديمقراطية حقيقية في جنوب أفريقيا. ونشجع جميع أبناء جنوب أفريقيا على تقديم الدعم الكامل لذلك التقدم.

في جميع أنحاء العالم، تتطلع الشعوب نحو الأمم المتحدة لحل مشاكلها السياسية والاقتصادية والعرقية والاجتماعية. وإن تحرير الأمم المتحدة من التوترات الأيديولوجية جعل ذلك ممكناً؛ ولكننا ندرك أن الأمم المتحدة يجب أن يعاد بناؤها الآن، حتى يمكنها أن تفي بهذه الأغراض على وجه أفضل. إن تشكيل مجلس الأمن ينبغي أن تعاد دراسته مع تخصيص مقاعد دائمة جديدة في ذلك المجلس لبلدان مثل اليابان، دون أن تتأثر العضوية الدائمة الحالية. وأيضاً، ينبغي أن تضاف مقاعد إضافية. فضلاً عن ذلك، فإنه يحتاج إلى آلية ملائمة للقيام بالمراقبة والمحاسبة في الأمم المتحدة. إن قدرة الأمم المتحدة على ممارسة حفظ السلام ينبغي تعزيزها وترشيدها.

إن الأمن العالمي يتطلب منا جميعاً، الدول الكبيرة والدول الصغيرة، بذل جهود إضافية لتحقيق السلم والديمقراطية من أجل التنمية وصيانتها. ولذلك، باعتبارنا مجتمع أمم، فلنعمل بعزم ودون كلل لتحقيق هذه الأهداف.

السيد مبيكيني (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الوفد الملاوي أن يشارك سائر الوفود في تهنئتك - سيدي الرئيس - بمناسبة انتخابكم لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن غيانا بلد شقيق تكن له ملاوي التقدير والاحترام الكبيرين. إنك ابن بارز لغيانا مؤهل تأهيلاً عالياً وعلى استعداد تام لقيادة وإدارة المهام العديدة التي يجب

دبلوماسية مع عدد من البلدان وأسهمت إسهاماً كبيراً في النهوض بالاقتصادات الضعيفة في عدد كبير من البلدان وتنمية شعوبها. ومن المؤكد أن هذه الإنجازات المشرفة تؤهل جمهورية الصين في تايوان بجدارة للانضمام إلى هذه المنظمة.

إن وصول السلم والديمقراطية إلى مناطق جديدة أدى بوضوح إلى توجيه المعونة إليها على حساب الديمقراطيات التقليدية المستقرة. ولا يمكن حرمان الديمقراطيات الوليدة الجديدة من الاهتمام اللائق بها. ولكن لا يمكن أن يكون كل ذلك على حساب الديمقراطيات القديمة. إن غنائم السلم الناتجة عن انتهاء الحرب الباردة ووقف سباق التسلح ينبغي أن تكون من الكثرة بحيث تعزز الديمقراطيات الجديدة دون التخلي عن الديمقراطيات القديمة التي قد تقع فيها صراعات مجتمعية واجتماعية متغلغلة ولا ضرورة لها. وبعد كل هذا، فإن قضية التنمية ليست أقل أهمية من قضية السلام.

السلم الدولي يفترض الهدوء الداخلي في الدول التي تشكل مجتمع الأمم. وهذا يتطلب التأكيد المتواصل على تنمية الموارد البشرية وتعزيز الخدمات الاجتماعية والثقافية في مجالات التعليم والصحة والإسكان. وفي هذا الصدد، تصر غرينادا على حماية حقوق الطفل وتعزيز حقوق المرأة وتقوية خلية الأسرة. ولا بد أن يكون هدف الجنس البشري رعاية السلم من خلال القضاء على التفرقة وتعزيز المساواة بين الجنسين وبين الأعراق وفيما يتعلق بالأصل الاجتماعي أو الدين أو أي وجه آخر من أوجه الاختلاف التي تنشأ نتيجة للجهل أو التعنت. وكما نقول في غرينادا، "الطفل يظل طفلاً".

يرحب وفد بلدي بإقامة محكمة دولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد شهد العالم بقلق بالغ الرجال والنساء والأطفال يقتلون في مذابح جماعية في تلك المنطقة باسم الطائفية والدين. وتغتتم غرينادا هذه الفرصة لكي تحث على إنشاء محاكم مماثلة في المناطق التي يلزم فيها ذلك.

إن التعاون الذي يشهده العالم اليوم بشأن إعادة الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية لمواطني البلدان المتحاربة يجب أن يمتد إلى مجال الأنشطة الجنائية الدولية. وغرينادا على أهبة الاستعداد للتعاون مع البلدان الأخرى بغية وضع حد لأنشطة الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها واستهلاكها وغسل الأموال وما يصاحب كل ذلك من آفات. هذه الآفات تفسد النسيج الأخلاقي للمجتمع وتستنزف الموارد الشحيحة أساساً

لقد استضافت ملاوي عددا كبيرا من اللاجئين من موزامبيق، بدأوا دخولهم إلى ملاوي بأعداد كبيرة في عام ١٩٨٦، وبحلول عام ١٩٩٢ زاد عدد اللاجئين في البلاد إلى مليون ونصف مليون فرد. وإن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية، والعديد من الأطراف المعنية الأخرى التي شاركت في هذه المهمة الإنسانية بحماس تتفق معي على أنه رغم الأثر السلبي الحاد لاستضافة هذا العدد الكبير من الناس، فإن ملاوي تدير واحدا من أنجح برامج اللاجئين في العالم. وذلك بفضل السلم السائد الذي يرجع إلى قيادة سياسية مستقرة وبنيات أمنية جيدة يعتمد عليها وإدارة تتسم بكفاءة معقولة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا).

إن مشكلة اللاجئين الموزامبقيين في ملاوي التي كانت نتيجة للحرب الأهلية بين حكومة موزامبيق ورينامو، ستنتهي عندما تنفذ جميع بروتوكولات اتفاق السلم العام في روما بالكامل. وإن ملاوي التي شارك ممثلها في جلسة التوقيع التاريخية لاتفاق السلم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، تشي على الرئيس شيسانو رئيس جمهورية موزامبيق والسيد دلاكاما، رئيس رينامو، لتوقيع اتفاق السلم. ونشجعهما بقوة على مواصلة العمل الوثيق مع الأمم المتحدة لضمان ترسيخ السلم والاستقرار السياسي في موزامبيق. هذا شرط مسبق من أجل أن يبدأ تعمير ذلك البلد العظيم والجميل، ومن أجل إحراز التقدم في جميع مجالات التنمية. ولهذا يؤيد وفدي بالكامل قرار مجلس الأمن ٨٦٣ (١٩٩٢) ويطالب جميع الأطراف بتنفيذه بسرعة.

تود ملاوي حكومة وشعبا أن ترى إعادة تأهيل أشقائها وشقيقاتها دون عائق في منازلهم في موزامبيق في سلامة وأمن. ولهذا نطالب بإعطاء أولوية محددة لبرنامج إزالة الألغام، وتسريح القوات المسلحة وتجميعها في أماكن تجمع محددة، والوصول بالمناقشة بشأن مشروع قانون الانتخاب إلى نهايتها. هذا ما يطالب به شعب موزامبيق، وهو أيضا يخدم المصالح الحيوية لملاوي، التي عانت معاناة هائلة من الأثر السلبي لـ ١٦ سنة من الحرب الأهلية في موزامبيق.

يود وفدي أن يؤكد على أن كلفة استضافة أكثر من مليون لاجئ ليست باهظة فحسب، ولكنها، بالنسبة لملاوي، بلغت مرحلة الأزمة. وهذه الكلفة دفع ثمنها بنقل أبناء ملاوي من الأراضي الزراعية؛ وباستهلاك المراعي وإزالة الأحراج وتدهور البيئة؛ وبالضغوط والقيود الهائلة

الاضطلاع بها في هذه الدورة للجمعية العامة. ووفد بلادي يتمنى لرئاستكم النجاح الباهر.

لقد نظرت الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين في مسائل هامة، وفي بعض الحالات عسيرة الحل. وهذا لم يكن ممكنا إلا بالصبر المضني والكفاءة والمهارة الدبلوماسية التي تحلى بها رئيسها السيد ستويان غانيف، وهو رجل قانون دولي موقر ووزير خارجية سابق لبلغاريا. إن وفد ملاوي يهنئه على عمله المنجز بشكل جيد.

يود وفد بلادي أن يعرب عن أسفه العميق للمعاناة البالغة، وفقد الأرواح وتدمير الممتلكات التي سببها الزلزال الذي حدث يوم ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ في ولاية ماهاراشترا الهندية. وإنني أعبر عن تعازي حكومة وشعب ملاوي القلبية والخالصة لحكومة وشعب الهند وهي تكافح من أجل تخفيف آثار هذه المأساة المؤلمة.

إننا نشكر الله لإعطائه ملاوي أمطارا طيبة في الموسم الذي انتهى توا. لقد كان الجفاف الذي لحق بنا في الموسمين الماضيين شديدا ومدمرا في آثاره. وعانى الجنوب الافريقي من هذا الوبال بشكل فظيع. وتأثر الاقتصاد الملاوي تأثرا شديدا نتيجة الجفاف، ابتداء من شهر شباط/فبراير ١٩٩٢. في عام ١٩٩١ كان النمو الاقتصادي ٧,٨ في المائة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي. وقد انخفض بمعدلات حقيقية بلغت (٧,٩) في المائة خلال عام ١٩٩٢. الأمر الذي مثل انخفاضا هائلا في الدخل الفعلي للشعب. لقد بلغ حجم انتاج الذرة وهي غذاؤنا الرئيسي، ٦٠٠ ٠٠٠ طن فقط في عام ١٩٩٢، بعد أن كان مستوى الانتاج في عام ١٩٩١ قد بلغ ١,٦ مليون طن. وفي عام ١٩٩٣ تحقق لملاوي محصول طيب يقرب من مليونين من أطنان الذرة. مع هذا فإن الانتعاش الكامل من الجفاف سيستغرق بعض الوقت.

يود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة، نيابة عن حكومة بلادي وشعب ملاوي، ليشكر منظومة الأمم المتحدة، وبشكل خاص، إدارة الشؤون الإنسانية، اللتين كانتا محفزتين كبيرتين في البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي للإغاثة من الجفاف. ونشكر أيضا المانحين الذين قدموا المساعدة على أساس ثنائي والمنظمات غير الحكومية التي سارعت إلى إمداد ملاوي ومنطقة الجنوب الافريقي كلها بواردات كثيرة من الغذاء والأدوية وسائر أنواع المساعدة الإنسانية. مع ذلك ما زال اقتصاد ملاوي يواجه مشكلة عجز كبيرة في ميزان المدفوعات ناجمة عن واردات الذرة الكثيرة خلال الجفاف.

شك ما ذكره رئيسي وحكومته مرارا وتكرارا من التزامه بالاصلاحات السلمية، والحكم الصالح، وحقوق الإنسان وإضفاء الطابع الديمقراطي. والذين لم يؤمنوا بجدية هذا الالتزام ثبت أنهم مخطئون تماما.

لقد كانت ملاوي، طوال الـ ٢٩ سنة منذ استقلالها، منشغلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القائمة على أساس تنمية الريف في الحقيقة سياسة دائمة ومرسومة للحكومة. ولم يكن أمام البلد خيار آخر لأنه زراعي تماما يشكل المزارعون الصغار عموده الفقري. وقد عملت القيادة السياسية دائما دون كلل على نشر الوعي بمزايا احترام الأرض والزراعة بالنسبة للناس العاديين في القرى في جميع أنحاء البلد. وكانت نتيجة ذلك التزام شعب ملاوي وتعلقه بالزراعة. وتبعاً لذلك تركزت نسبة كبيرة من تمويل المانحين، طوال السنوات، على القطاع الزراعي.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر بالنيابة عن حكومتي جميع المانحين المتعددي الأطراف - مؤسسات بريتون وودز وبنك التنمية الافريقي، من بين مانحين آخرين - وشركاء التعاون الثنائي على تقديمهم المساعدة المستمرة لملاوي مما مكنها من أن تنفذ بنجاح برامجها ومشاريعها الزراعية طوال السنوات الماضية. فبدون هذه المساعدة ما كان يتحقق هذا الشعور باحترام مهنة الزراعة والتعلق بها الذي يغمر الآن شعب ملاوي، مما يؤكد البصيرة الثاقبة لقيادة ملاوي التي عملت بحماس عملي ومثابرة.

وللأسف إن إنجازات ملاوي المتواضعة في قطاع الزراعة والاقتصاد بصفة عامة تلتقت في الماضي القريب جدا، صدمات كبيرة لا سيطرة للحكومة عليها، مثل الجفاف ومشاكل اللاجئين. والأُنكى من ذلك، أن الاقتصاد اضطر إلى التكيف مع الوقف الفوري في السنة الماضية للمساعدة التي كانت تمنحها لنا شريكاتنا حكومات البلدان المتقدمة النمو. وتبعاً لذلك تأثرت متطلبات تمويل ميزان مدفوعات البلد بدرجة كبيرة، وفرض هذا أعباء سلبية غير متناسبة على أداء الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، كان أداء القطاع الخاص أقل بكثير عن قدراته، وتوقفت تقريبا جميع المشاريع الإنمائية المتفق عليها على نحو مفاجئ وبالكامل. إن ملاوي بلد صغير وفقير وغير ساحلي. وهي أيضا من بين البلدان الأقل نمواً، بسكانها البالغ عددهم ٩ ملايين نسمة تقريبا. لذلك لا تستطيع ملاوي أن تستمر في تحمل هذا الضرر الساحق على اقتصادها أو امتصاصه. ولقد اشتد عبء دينها الخارجي، وتدهورت معدلات تبادلها التجاري تدهورا سيئا وانتكست أسباب العيش للرجال والنساء والأطفال في القرى انتكاسة كبيرة.

على الهياكل الأساسية الإدارية للحكومة وعلى الميزانية والموارد البشرية؛ وبالشدائد المفروضة على الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور وإمدادات المياه. وينتهز وفدي هذه الفرصة ليناشد مجتمع المانحين من أجل المساعدة في كل هذه المجالات؛ التي تعتبر حيوية بالنسبة للتنمية المستدامة في البلد.

إن اتفاق السلام العام في موزامبيق يمس شفاف قلب ملاوي. ولهذا أود أن أؤكد من جديد أن ملاوي ستواصل تعاونها الوثيق مع موزامبيق - على المستوى الثنائي بين حكومتي بلدين شقيقين؛ ومن خلال اللجنة الثلاثية، التي يتكون أعضاؤها من ملاوي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وموزامبيق؛ ومن خلال لجنة الأمن المشتركة بين ملاوي وموزامبيق - إلى أن تتوطد أركان السلم. إن السلام وعودة الحياة الطبيعية إلى موزامبيق سيضمنان لملاوي أن تستخدم طرقها التقليدية الأقصر إلى البحر عن طريق ميناءي نكالا وبييرا. وستتحقق إعادة فتح هذين الميناءين واستخدامهما الكامل وفورات كثيرة من خلال خفض الكبير في نفقات النقل وفي الموارد المحدودة من العملة الأجنبية.

لقد اتخذ بلدي أهم حدث تاريخي منذ الاستقلال بإجراء الاستفتاء الوطني في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الذي بدأه رئيس جمهوريةنا، فخامة السيد نغوازي كاموزو باندا، من أجل منح شعب ملاوي الفرصة للاختيار بين نظام الحكم ذي الحزب الواحد أو المتعدد الأحزاب. ويسعد وفدي أن يقول أمام هذه الجمعية إنه وفقا لشهادات الجميع، بما فيهم الأمم المتحدة، كانت هذه ممارسة سليمة وحررة ونزيهة. فقد صوت ٦٣ في المائة من السكان من أجل حكم متعدد الأحزاب. وقد احترم رئيسي قرارهم وقبل به في بيان شهير صدر في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ضمنه إعلان عزمه على تعديل الدستور للسماح بتكوين الأحزاب السياسية، والدعوة إلى انتخابات عامة في بحر سنة، وإعلان العفو العام لتمكين المنفيين السياسيين من العودة إلى ديارهم والمشاركة في العملية السياسية.

وينتهز وفدي هذه الفرصة لينقل إلى الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، امتنان حكومتي وشعب ملاوي على المساعدة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة من أجل جعل عملية الاستفتاء الوطني ناجحة تماما. كما أن المنظمات الحكومية الدولية مثل المجموعة الأوروبية والمانحين الفرديين الآخرين قدموا لملاوي مساعدة قيمة خلال هذه الفترة. وتشعر حكومتي بأكبر قدر من الامتنان لهم جميعا. إن ما حدث في ملاوي يبين دون

الاقتصاد بسرعة والتقليل من الأضرار الفادحة التي لحقت به والمعاناة المستمرة غير الضرورية التي يتعرض لها شعبها.

إن وفد ملاوي يشعر بالامتنان على وجه خاص تجاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنه كان الأول في القيام في تقرير منه إلى مجلس إدارته في دورته الأربعين التي انعقدت في حزيران/يونيه بإثبات أنه توجد في ملاوي بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مؤاتية لتنفيذ برنامجه الخامس للبلد. وحكومة ملاوي ليست بحاجة إلى إثبات التزامها الثابت بالتنمية. لذلك، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة كي أناشد مجتمع المانحين عدم التراجع عن تعهداته بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأن من شأن ذلك أن يخلف آثارا أساسية على مجمل عملية التحول إلى الديمقراطية، وعلى البرامج والمشاريع الميدانية الجارية وأيضا على المشاريع الناجحة التي يجري تنفيذها بموجب البرنامج الخامس للبلد.

وفي هذا المنعطف، يود وفد ملاوي أن يؤكد مجددا دعمه الثابت لإعلان طوكيو المعني بالتنمية الأفريقية الذي اعتمد مؤخرا، والذي يمثل أول عمل والتزام ملموسين من جانب برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتود ملاوي، وهي بلد من أقل البلدان نموا، أن تفتنم أيضا هذه الفرصة لتقديم دعمها الثابت لبرنامج العمل لأقل البلدان نموا، الذي تضمنه الإعلان الصادر عن وزراء خارجية أقل البلدان نموا عندما اجتمعوا هنا في نيويورك بتاريخ ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، وإعلان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ الذي اعتمد بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ويحدونا الأمل في أن يستجيب مجتمع المانحين إيجابيا وأن يتصرف وفقا لذلك فيما يتعلق بتلك المشاكل المحددة التي تضر بالبلدان النامية. إن قراراته الحاسمة ذات أهمية بالغة لدور الأمم المتحدة في التنمية ومكاملة للنداء المتضمن في قرار الجمعية العامة ٤٧/١٨١، والموجه إلى الأمين العام بإعداد تقرير شامل عن خطة للتنمية وبأن تبحثه الجمعية العامة، في شكله الأولي في الدورة الحالية هذه.

وملاوي لا يغيب عن بالها الجو السياسي الأوسع نطاقا الذي يضر بالعلاقات الدولية ويسبب مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالسلم والأمن. والحالة الأساسية والمناظر المروعة للحرب الأهلية في البوسنة والهرسك تمثلان أحد هذه الأمثلة. وحكومة ملاوي على اقتناع راسخ بأن السلم هو الحل الوحيد للعنف اللامتناهي الذي نشهده في منطقة البلقان. توجد حاجة ملحة للغاية إلى إنهاء معاناة الشعب هناك - رجالا ونساء وأطفالا أبرياء.

إن مسائل حقوق الإنسان والحكم الصالح والشروط الأخرى التي كانت وراء الإجراءات التي اتخذتها مجموعة المانحين تجري معالجتها الآن وبحزم، ويسعدني أن أقول هذا، وكل منها بأسلوب لا رجعة فيه، ويقانون من البرلمان في الحالات التي تتطلب ذلك. وعلى سبيل المثال الإجراءات الأصولية القانونية راسخة ويجري اتباعها عمليا في ملاوي. ولا يوجد معتقلون سياسيون في أي من سجونها. وإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تعمل على نحو وثيق مع الحكومة، وقد زارت بالفعل جميع السجون وأصدرت توصيات بالتحسينات التي وجدت أن الحاجة تقوم إليها. وحرية التعبير في البلد مكفولة. وفي اللحظة التي أتكلم فيها الآن، يصدر ما يزيد على ٢٠ صحيفة ومجلة. وقد سجلت ٦ أحزاب سياسية حتى الآن نفسها وهي تستعد للانتخابات العامة المقبلة.

إن حزب المؤتمر الملاوي الذي يستمر حاليا في حكم البلد حتى ينتخب الشعب حكومة جديدة أنشأ، بالتعاون مع أحزاب سياسية أخرى في البلد، المجلس الاستشاري الوطني واللجنة التنفيذية الوطنية، اللذين يتمتعان بسلطات محددة بوضوح تتمثل في الإشراف على العملية الانتقالية المفوضية إلى الانتخابات العامة. إن أيضا من الأحزاب السياسية، بما في ذلك حزب المؤتمر الملاوي، له تمثيل متساو في المجلس الاستشاري الوطني واللجنة التنفيذية الوطنية. وهاتان المؤسساتتان تكفلان وتضمنان وجود حوار بين الملاويين الذين يناقشون ويحلون أية خلافات قد تقوم بشأن المسائل التي تؤثر في الانتقال. وهاتان المؤسساتتان محل اللجنة الرئاسية المعنية بالحوار ولجنة الشؤون العامة، اللتين أنشئتتا بعد الاستفتاء مباشرة، وهما بالاضافة إلى ذلك، معدتان للعمل عن كثب مع الحكومة والبرلمان الوطني. والأمم المتحدة، لا سيما عبر وحدة المساعدة على إجراء الانتخابات في الأمانة العامة هنا في نيويورك وعبر مركز حقوق الإنسان في جنيف، تحفز على القيام بهذه العملية الانتقالية برمتها. لذلك تشعر حكومتي ببالغ التشجيع إذ هي على اقتناع بأن السلم والاستقرار اللذين ما زالا قائمين منذ إجراء الاستفتاء الوطني سيستمران حتى الانتخابات العامة المقبلة وبعدها، المتوقع أن تجرى في وقت ما في أيار/مايو ١٩٩٤.

إن هذه التطورات الإيجابية التي وصفتها ويتعذر عكسها تعطي حكومتي الثقة بأن جميع شركائها في التنمية الثنائيين ومانحيها الرئيسيين المتعددي الأطراف سيستأنفون استئنافا كاملا تقديم المساعدات الإنمائية لملاوي والدعم لميزان مدفوعاتها. ونأمل في أن يجري ذلك دون مزيد من الإبطاء، بغية تنشيط

جوهانسبرغ الذي أصبحت مؤسساته الانتقالية التي جرى التفاوض بشأنها بنجاح قوانين سنها البرلمان في كيب تاون. وهذه المؤسسات وضعت للقيام بأعمال المراقبة والإشراف على العوامل المؤثرة في إدارة الانتخابات العامة التي ستجرى بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وأشير بصورة خاصة إلى المجلس التنفيذي الانتقالي وإلى سلطة الإذاعة المستقلة، ولجنة الاتصال المستقلة واللجنة الانتخابية المستقلة.

ويغتنم وفد بلدي هذه المناسبة ليهنئ، بالنيابة عن حكومة ملاوي، جميع الأحزاب في المجلس التفاوضي، لا سيما المؤتمر الوطني الإفريقي والسيد نيلسون مانديلا رئيسه، ورئيس جمهورية جنوب إفريقيا، السيد فريدريك دي كليرك وحزبه الوطني. لقد انقضى زمن طويل قبل بلوغ هذه المرحلة التاريخية، والأمر الواجب واضح إذن وهو وجوب تكثيف كل مساعدة ممكنة الآن من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الأوروبية وأمانة الكومنولث والحكومات والشعوب الصديقة ذات النوايا الطيبة بغية إزالة جميع أشكال العنف، وكفالة إجراء الانتخابات العامة بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وتشكيل حكومة غير عنصرية وديمقراطية في جنوب إفريقيا، تقوم على إدارة أغلبية شعبها.

ويرحب وفدي بالاتفاق التاريخي على الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي تم التوقيع عليه في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن العاصمة. إنه يوفر إطاراً للسلم الدائم في الشرق الأوسط ويستحق من وجهة نظر وفد ملاوي كل التأييد الذي يمكنه أن يلقاه من جميع المصادر المستعدة للمساعدة. فالتاريخ يملئ أن يكون ذلك على هذا النحو. وهذا الاتفاق شرط مسبق لإقرار السلم الدولي والأمن والاستقرار السياسي فيما وراء الشرق الأوسط.

إن اتفاق السلم المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل دليل آخر على التغييرات المثيرة التي طرأت على العلاقات الدولية في الأعوام الثلاثة أو الأربعة الماضية، في أعقاب انهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة. وفي هذا السياق بالذات تشعر حكومتي بالتفاؤل بأن المسائل السياسية الدولية الرئيسية التي لم تحسم بعد سيجري تناولها بنفس الطريقة، وهي مسائل مثل مشكلة شمال وجنوب كوريا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان. ويرى وفد ملاوي أن الأوان قد آن لإيلاء النظر الجاد في أهلية جمهورية الصين في تايوان لأن تصبح عضوة في الأمم المتحدة. ولا نستطيع أن نتحدث عن حقوق الإنسان وعالمية الأمم المتحدة بينما في الوقت ذاته نتجاهل وجود ما

ووفد بلدي يؤيد بشدة جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية، والجهود التي تبذلها أطراف أخرى من أجل حل المشكلة من خلال المفاوضات الجارية في جنيف وفي أماكن أخرى. فالمشكلة كارثة إنسانية، على الرغم من جذورها المأساوية والتاريخية.

وفيما يتعلق بالصومال ترى حكومتي أنه ينبغي للصوماليين أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم. ومع ذلك، إن الشرط الأساسي لتحقيق هذا الهدف هو إرساء وتوطيد السلم في جميع أنحاء الصومال وفي المساعدة على إيجاد عمليات تمكن البلد من إعادة تأكيد سيادته. إن إنجازات ضخمة من المساعدة الإنسانية تحققت فعلاً من أجل رفع المعاناة عن الشعب الصومالي الذي يعاني من الجوع والمجاعة والموت وسط ما لحق بالسلطة المدنية من الضرر والفوضى والانهايار الكامل. والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من خلال الاسهامات التي تقدمها منظمات غير حكومية نزيهة وجميع الدول - لا سيما الولايات المتحدة التي أسهمت بقوات تعمل تحت علم الأمم المتحدة - يستحقان الشكر للعودة بالصومال إلى الحياة. ووفد بلدي يرى أنه من الضروري افساح المجال أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاتمام هذه المهمة المفيدة من خلال تهيئة ظروف للسلم ولعودة السلطة المدنية، مبنية بوضوح على أساس اتفاقات أديس أبابا المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣. ووفد ملاوي يؤيد تأييداً تاماً دور الأمم المتحدة الراهن في الصومال.

وبالمثل تقتنع حكومتي اقتناعاً راسخاً بأن الحالة الراهنة، في أنغولا تستدعي عملاً قوياً ومثيراً من جانب المجتمع الدولي. والأمم المتحدة لم تدخر وسعاً فيما فعلته في أنغولا حيث معاناة النساء والأطفال والعجز اللامحدودة تجري بلا هوادة ولا يمكن بالفعل تفسيرها على الإطلاق وهي ليست ضرورية تماماً. ووفد ملاوي يطالب منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والدول الموقعة على اتفاقات بيسيس للسلم بإجبار قيادة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) على الجلوس على طاولة المفاوضات مع حكومة أنغولا بغية إرساء السلم والأمن والاستقرار في البلد. وحكومتي تؤيد بالكامل قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، الذي وضع الآن موضع التنفيذ. ويجب على الدكتور سافيمبي وقيادة يونيتا ألا يتجاهلا الشواغل الدولية ومحتمى هذا القرار. ويجب عليهما أن يراعيان ويحترما نتائج الانتخابات العامة التي جرت بإشراف الأمم المتحدة، والتي كانت من جميع الأوجه حرة ونزيهة.

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب إفريقيا، يرغب وفد ملاوي أن يسجل دعمه الكامل للاتفاق التاريخي من جانب المجلس التفاوضي المتعدد الأحزاب في

الجدد في الأمم المتحدة: الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وجمهورية مقدونيا واليوغوسلافية السابقة واريتريا وموناكو وأندورا.

تتعقد الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في وقت هام. إن القرن العشرين الذي شهد حربين من أشد الحروب تدميرا في تاريخ الإنسانية، وكذلك الحرب الباردة وسباق التسلح، اللذين استنزفا الموارد الطبيعية والمالية والإمكانات الفكرية والمعنوية للحضارة، ينتهي برغم ذلك على نغمة متفائلة. فلقد سقطت النظم الشمولية وحصلت عشرات من البلدان على استقلالها والقيم العالمية للديمقراطية واقتصاد السوق تجد الآن دعاة جددا في جميع أرجاء العالم.

ونعتز بكون بلدنا الصغير الذي يمتد من أوروبا إلى آسيا، بلد ذي ثقافة عريقة وتاريخ مشرف، لم يترك في الصفوف الخلفية في العملية التاريخية العالمية حقا، عملية انتصار الديمقراطية والإحياء القومي والاقتصادي. لقد استعادت أذربيجان استقلالها قبل أقل من عامين. والطريق الذي سار فيه بلدنا خلال هذه الشهور الـ ٢٢ الماضية لم يكن خاليا من الصعوبات واتسم بالتناقضات والأحداث المأساوية. ومع ذلك فإننا على اقتناع بأن دولة أذربيجان الفتية تتبع السبيل الحقيقي الوحيد المفضي إلى الاستقلال الحقيقي.

ولقد اتضح ذلك من نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي عقدت في بداية تشرين الأول/أكتوبر، عندما صوتت الأغلبية العظمى من الشعب الأذربيجاني للسيد حيدر ألييف، وهو سياسي محنك وقائد معترف به لبلدنا، وهو ملتزم تمام بفكرة بناء مجتمع ديمقراطي علماني يقوم على أساس اقتصاد السوق.

ومن سوء الحظ أن العملية التاريخية الطبيعية، عملية سقوط الامبراطوريات والحصول على الاستقلال وبناء الدولة على يد شعوبها، تقترن في كثير من الأحيان بتجاوزات في القومية المتطرفة. ويحاول الكثيرون استغلال إضفاء الديمقراطية على الحياة الاجتماعية والسياسية للدول المستقلة الفتية لتقويض دعائم استقرارها الداخلي. وتستخدم الحركات القومية الانفصالية عادة كوسيلة لتحقيق هذه الغايات.

ولقد سقطت أذربيجان لسوء الطالع ضحية لمثل هذه الأعمال الاستفزازية. فمذ ستة أعوام ما برحت جمهورية أرمينيا تشن حربا غير معلنة على أذربيجان لتحقيق مطالبها الإقليمية. والحقائق المحزنة لعدوان أرمينيا هي كما يلي: ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان تحتلها في الوقت الراهن قوات أرمينية، ومليون من

يزيد عن ٢٠ مليون نسمة في جمهورية الصين في تايوان.

وأخيرا، اسمحو لي أن أدلي بملاحظات بشأن مسألتين تتسمان بالأهمية. أولا، يرحب وفدي بالإعلان الذي أصدره مؤخرا وفد الولايات المتحدة بشأن دعم عضوية اليابان والمانيا في مجلس الأمن. هذا الإعلان اعتراف أكيد بأنه قد حان الوقت لأن يجسد تمثيل مجلس الأمن تغير الساحة السياسية الدولية وواقعها وكذلك التوازن الجغرافي. ومجلس الأمن يجب ألا يكون في عملية صنع قراراته واضحا فحسب؛ فمن الضرورة السياسية أن يجسد أيضا ما هو العالم اليوم، وليس ما كان عليه قبل ٤٨ عاما. فلا توجد هيئة أخرى في الأمم المتحدة اليوم تتخذ قرارات هامة مثل أهمية قراراته التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ولهذا فإن وفدي يعتقد اعتقادا قويا أن أفريقيا تستأهل بالمثل مقعدا دائما أو نوعا من التمثيل المتساوي والمتوازن في المجلس. ويتطلع وفد ملاوي قدما صوب المداولات المتوقعة بشأن هذه القضية التي ستتجاوز حتما فترة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

إن التمثيل في مجالس إدارة وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة موضوع هام آخر معروض على الجمعية العامة في هذه الدورة، في سياق إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها وإنعاشها من جميع الجوانب. ويؤيد وفدي النهج التفاوضي بشأن نقاط الخلاف بين البلدان النامية وشركائها في التنمية ككل. والسبيل الوحيد للتقدم هو أن تعمل المجموعتان معا للتوصل إلى توافق في الآراء بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وسيؤيد وفدي رأي مجموعة الـ ٧٧ بشأن هذه القضية، عندما تخلص إلى استنتاج في الوقت المناسب.

أتمنى لكم، سيدي، وللجمعية مداولات مثمرة.

السيد ألييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية):

اسمحو لي أولا أن أهني السيد صمويل إنسانالي على انتخابه لمنصبه المتمسم بالمسؤولية وأن أتمنى له كل النجاح في عمله.

واسمحو لي أيضا أن أعبر عن الامتنان لرئيس دورتنا السابقة، السيد ستويان غانيف، على توجيهه القدير لعملائنا، وللأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، على عمله النشط الدؤوب لإعادة هيكلة المنظمة وتعزيز فعاليتها، في ضوء التغيرات النوعية الحاصلة في نظام العلاقات الدولية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهني الأعضاء

العيش، نتيجة للأعمال العدائية واحتلال خمس أراضي، فإن المساعدة الإنسانية، التي تقدمها المنظمات الدولية المختلفة التي لديها خبرة واسعة في هذا الميدان، تتخذ أهمية بالغة بالنسبة لبلادي.

وفي هذه الفترة الصعبة التي تمر بها بلادي، تتلقى أذربيجان - وفي المقام الأول شعب أذربيجان الأكثر تضررا - كل أشكال العون والمساعدة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وباسم شعب وحكومة بلادي، أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق لجميع المنظمات الدولية، والمؤسسات الإنسانية، والوكالات المتخصصة، وللشعوب والحكومات في كثير من الدول التي استجابت لمعاناة شعب أذربيجان الذي وقع ضحية للعدوان.

وتعرب حكومة جمهورية أذربيجان أيضا عن امتنانها العميق للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على إنشائه مكتباً للأمم المتحدة في أذربيجان - المكتب المؤقت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونحن على اقتناع عميق بأن أنشطة هذا المكتب ستساعد في تعزيز العلاقات الشاملة بين جمهوريتنا ومنظومة الأمم المتحدة وفي توسيع نطاق هذه العلاقات. ونحن على اقتناع أيضا بأن هذا التعاون سيعود بالفائدة المشتركة في ضوء النتائج الأولية للتفاعل بين جمهورية أذربيجان ونظام الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وهي الوكالات التي انضمت بلادي إلى أغلبيتها في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

إننا نعلق أهمية قصوى على التعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية المستدامة وأيضا على التوسع الشامل للتجارة العالمية وإزالة جميع الحواجز التي تعيق هذه العملية.

لقد رحبت أذربيجان بالقرار بعقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية، وهي على استعداد للاشتراك بنشاط في الإعداد لهذه القمة، التي نعتقد أن نجاح عقدها سيرسي الأساس لاستراتيجية إنمائية عالمية فعالة للقرن الحادي والعشرين.

وتشارك بلادنا بنشاط في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي سيعقد في عام ١٩٩٦ في اسطنبول.

وهكذا، على الرغم من الصعوبات الموضوعية

السكان المدنيين من بلادنا ليس لهم ديار أو وسائل للعيش. والهيكل الأساسي للاقتصادي للمنطقة المحتلة من الجمهورية الأذربيجانية قد دمر. كما دمرت مواقع تاريخية وثقافية فريدة في أذربيجان. وكل هذا يحدث تحت غطاء حملة دعائية مستمرة وما يزعم من عدم تورط جمهورية أرمينيا في العدوان.

لقد أعلنت أذربيجان مرارا وما زالت تعلن التزامها بمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ونحن نرحب ونشيد بجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك الجهود التي بذلتها فرادى الدول - روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران وكازاخستان - في السنوات الأخيرة من أجل تحقيق تسوية سلمية للصراع القائم بين أرمينيا وأذربيجان.

رحبت أذربيجان باتخاذ مجلس الأمن القرارين ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)، اللذين يطالبان بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من أراضي أذربيجان المستولى عليها. ورحبت أذربيجان أيضا بالجدول الزمني الأولي - الذي وضعته مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - للخطوات العاجلة اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)، اللذين أجهضت بضعة مشاريع منقحة منهما مع ذلك بسبب الجانب الأرميني.

وتؤكد أذربيجان التزامها بالنهج الأولي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - وهو أن مؤتمر مينسك ينبغي أن يسبقه التحرير الكامل للأراضي الأذربيجانية المحتلة. وقد أكد على ذلك بصفة خاصة رئيس جمهورية أذربيجان، ج. أ. ألييف، بالأمس خلال حفل الاستقبال المقام لممثلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذين يزورون المنطقة حاليا.

ونحن على ثقة أنه، على الرغم من بعض الصعوبات - التي تكون أحيانا مضمونية - في النهج إزاء شروط التسوية السلمية للصراع، سيحظى ما أبداه الجانب الأذربيجاني من واقعية سياسية وإحساس بالمسؤولية تجاه مصير شعبنا بالتقدير من جانب شركائنا في المفاوضات.

إن أذربيجان، الغنية بما من عليها من موارد طبيعية متنوعة وبما تمتلكه من قدرة صناعية متطورة نوعا ما، لديها جميع الظروف اللازمة للتغلب على صعوباتنا الموضوعية في فترة الانتقال هذه صوب إقامة اقتصاد سوقي. ومع ذلك، حيث أن سدس سكان بلادنا اضطروا إلى ترك ديارهم ولا يملكون الآن وسائل

إن أذربيجان، رغبة منها في الإسهام القيم في مختلف مجالات أنشطة الأمم المتحدة، رشحت نفسها للجنة المستوطنات البشرية وللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وانتخبت فيهما. ونحن على اقتناع بأن الإمكانيات العلمية الكبيرة والخبرة العملية المتوفرة لدى اخصائين ستساعد هاتين اللجنتين على القيام بعمل فعال.

في عام ١٩٩٥ ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها. وفي فترة الخمسة عقود تقريبا التي انقضت منذ تأسيس الأمم المتحدة أصبح مغزاها التاريخي وعالميتها واضحين وضوح الشمس. واليوم، آن الأوان لإحداث تغييرات جادة وملموسة تتفق مع حاجات عالمنا المتغير بسرعة. ونحن نعتقد أنه في ضوء السياق الجديد للعلاقات الدولية، يجب أن تفي إعادة هيكلة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، بالتوقعات الكبيرة للدول الأعضاء. إن توسيع عضوية مجلس الأمن، والحاجة إلى ذلك هي موضوع مناقشة جادة، لا بد أن يساعد المجلس على أن يواصل بفعالية اضطلاعهم بمهمته الأساسية، وهي صون السلم والأمن الدوليين. وبالطبع، سيتحول دور الأمين العام ومسؤوليته نحو صنع السلام والنشاط الدبلوماسي المعززين.

وفي الختام، نحن نتطلع إلى المستقبل متفائلين، نتطلع إلى مستقبل يزدهر فيه السلم والتعاون. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى بذل كل ما في وسعها لتشجيع إنشاء بيت آمن مشترك. ونحن على ثقة من أن المباحثات والمناقشات البناءة في هذه الدورة ستسهم إسهاما هاما في بناء عالم أفضل في القرن المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل ألبانيا، الذي يرغب في أن يتكلم ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الوفود بأن مدة الكلمة الأولى التي تلتى ممارسة لحق الرد تحدد بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق وتلقي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دومي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفني أن أطلب الكلمة مرة أخرى ممارسة لحق الرد، إلا أن الكلمة التي أدلى بها ممثل جمهورية اليونان في الأسبوع الماضي ممارسة لحقه في الرد تتطلب التوضيحات التالية.

لقد طلب ممثل اليونان إلى جمهورية ألبانيا

والذاتية التي واجهتها بلادي، فإن أذربيجان ظلت خلال العام المنصرم تتخذ إجراءات حاسمة لإدماج نفسها الكامل في المجتمع الدولي. ونحن على اقتناع بأن الاندماج في العملية السياسية والاقتصادية والإنسانية العالمية لا يمكن تحقيقه إلا بزيادة التعاون بين الدول على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

إن بلادنا تشاطر الاقتناع العام بضرورة تخفيض التهديد باستعمال أسلحة التدمير الشامل وتدميرها فيما بعد، وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشارك مشاركة نشطة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ١٩٩٥. وتؤيد أذربيجان تمديد هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وترى أنه ينبغي جعلها عالمية الطابع. ونحن على اقتناع بأن معاهدة عدم الانتشار صك يعزز جميع الجهود الدولية والمبادرات الإقليمية الرامية إلى منع أي انتشار لأسلحة التدمير الشامل وإزالة العراقيل التي تهدد السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخرا في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك اعتماد اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي الاتفاقية التي وقعت عليها أذربيجان ومعظم بلدان العالم.

ومن الأمثلة البارزة على تقدمنا صوب بناء دولة ديمقراطية شرعية، انضمام أذربيجان إلى الصكوك الأساسية للقانون الدولي في مجال حقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١)، وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين، وغيرها. إن بلادنا مهتمة للغاية بمختلف المبادرات المتخذة في ميدان حماية حقوق الإنسان. وأن فكرة إنشاء منصب جديد داخل منظومة الأمم المتحدة، منصب مفوض سام لحقوق الإنسان، تعبر عن وجود نية لتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في مناقشة هذه المسألة.

وثمة مسألة ملحة أخرى، مسألة تتطلب اهتماما عاجلا ومستمرًا، هي مسألة اللاجئين والأشخاص المشردين. لقد آن الأوان ليضع المجتمع الدولي القواعد والمعايير التي تلزم لتنظيم الهجرة الجماعية الاضطرارية، والتي يمكنها أن تساعد في التغلب على أسبابها وآثارها الرئيسية.

اليونانية. وستواصل ألبانيا العمل على المستوى الثنائي والجماعي، بشأن هذه المسألة، ونحن على ثقة أن بالإمكان التوصل إلى صيغة مشتركة.

ويجب أن يسود الحوار والتفاهم لدى معالجة مسائل تتعلق بمعاملة الأقليات. ولتحقيق هذا الهدف أبدت ألبانيا حُسن النية والروح البناءة. إلا أن ممارسة الضغط والتكتيكات المشابهة كتلك التي قامت بها مؤخرا السلطات اليونانية والمتمثلة بالطرد الإجباري لأكثر من ٢٠ ألف مهاجر ألباني وإساءة معاملتهم، ليست الطريقة التي تحل بها هذه المشاكل، ولا يتفق ذلك مع عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وفيما يتعلق بالزعم اليوناني بأن البعثة الألبانية قد قامت بتشويه "محتويات رسالة موجهة من السيد فان دير ستويل مفوض مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا السامي لشؤون الأقليات القومية" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٩ ص ٢٤) فإن تقرير السيد فان دير ستويل يتسم بالموضوعية والواقعية ويعري الضجة المصطنعة التي أثارها اليونان بشأن حالة الأقلية اليونانية في ألبانيا.

وأخيرا، أنا مفوض بأن أكرر ما قاله هنا وزير خارجية ألبانيا، وهو أن الحكومة الديمقراطية الألبانية "مصممة على بناء دولة حديثة ومجتمع متحضر، يقوم على احترام حقوق الإنسان لجميع طبقات السكان دون استثناء أو تمييز". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٥٠، الصفحة ٥٢) ومما لا شك فيه أن هذا سيغدو واقعا فعلا لا قولا، ولكن، وحسب القول المأثور، لم تقم بابل بين عشية وضحاها.

احترام حق الأقليات القومية بالطريقة نفسها التي تتبعها اليونان. وألبانيا، بوصفها بلدا حديثا خلّف الدكتاتورية وراءه، لديها الكثير الذي تتعلمه وتمارسه وهي تسير قَدما على طريق تطبيق القيم الأوروبية المشتركة الأكثر تقدما. وإنما تفعل ذلك في الواقع، ولكن، بالرغم من ترحيبنا الودي باقتراح اليونان، يجب أن أشير إلى أن بلادي ليست على استعداد لأن تتبنى الممارسة اليونانية: إنكار وجود الأقليات القومية داخل حدودها.

من المعروف أن هناك بضع مجموعات من الأقليات العرقية التي تعيش في اليونان، وأن السلطات اليونانية لا تعترف بها وتقوم باضطهادها على نحو تعسفي. وسأركز فقط على أقلية كبيرة واحدة - وهي التي تتكون من عشرات الآلاف من المسلمين الألبان الذين يعيشون في كاميريا. فمنذ خمسين عاما يخضعون للتهجير الإجباري إلى ألبانيا وتركيا، ويجبرون على مغادرة أرض آبائهم، ويضطرون إلى ترك ممتلكاتهم. علاوة على ذلك، طوال عقود كثيرة، يخضع أفراد الشعب الكامي الأرثوذكسي والجالية الألبانية القديمة في اليونان، والمعروفة بارفانيتا، لممارسات مختلفة تهدف إلى تذيبهم. إنهم محرومون من جميع الحقوق، حتى من الحق الإنساني الأساسي أي الحق في التصريح عن هويتهم القومية وتطويرها. وحقوقهم، كما ينص عليها القانون الدولي، يجب استعادتها واحترامها بدقة.

وهذه المسألة ينبغي النظر فيها على نحو مماثل لمسألة حقوق الأقلية اليونانية في ألبانيا، لأن مبدأ المعاملة بالمثل مبدأ ينطبق على جميع الدول والأمم على حد سواء. لقد عرضنا آراءنا فعلا على السلطات